





مدركت اضليه في المفاصل الفرعية

مكتبة العماد الراجحي  
سنة ١٣٤٩ هـ  
عمره

١٤٠٠ هـ

٢٤٩

Süleyman ve U Kütüphanesi

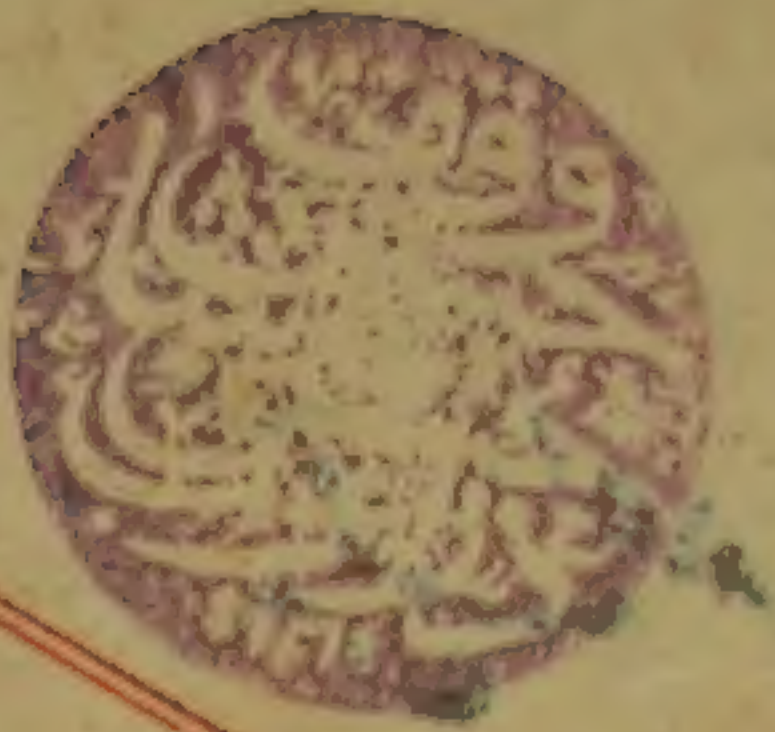
Klasik | Has-san Hüsnü Pz.

Yazma

ESKİ KUTUPHANE

349





بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
 ربنا انتنا من كذا كذا رحمة وبهي لنا من امرنا رتد  
 الحمد لله الذي بنى الاحكام الشرعية على الاولية التفصيلية وناظ  
 استنباطها منها بالمقدمات الكلية والصلوة على النبي المصطفى  
 بمقدار اقصر من سور الفرائض وعلى آله واصحابه اجمعين  
 السبل الاسلامية **بعد** فهدى رساله من علم الاصول للاحكام العملية  
 مقتصر على اثبات السائل العائدية والادلة والامثلة للبرية  
 تسهيل التعاطية للطالبين **راجيا** بذك ثواب رب العالمين  
 ربنا اضعف عباد الله يوسف بن جبين الكبريائي غفر الله له  
 وعن كافة المسلمين على مقدمته ومقاصد شفعه وسامعنا عند  
 اجتنابها بتوفيق واهب القدر بالمدارك الاصلية الى المقادير  
 الفرعية وهو جسي ونعم الوكيل فاذا اجازت كما اريدت التحق بها لمن  
 له منزلة تقرب من سلطان الشان الى عثمان اكسهم الله في نعيم  
 الخمان لجهدهم في اعلاء كلمة الايمان واظهار دين الرسول من نبي  
 عدنان **السلطان** بابر يد خان الحافظ الاول بها الله المنان **الحق**

نسخة من  
 كتاب  
 الفقه  
 في  
 الفقه

الفقه على اعداء الله بالسنان جامع مذاهب الحق الاطلاق  
 بتعليم سياسة الخلق بالاستحقاق معالم الشرع في عهد عايت  
 طواع الانصاف في دوره لاجل اعني الامير الكبير المجاهد المربط  
 الرافع للاعلام الاسلام الوزير المورخ لتوقع الاحكام الظاهر  
 في خلقه محاسن الاعمال اللامع في خلقه مكارم الاخلاق حسنة من  
 صنات الادوار لطيفة لم يظهر مغايرها في الافكار تحت العلماء  
 الصالحين **عدو** الظلمة المتمردين على الزمان في سيرة الجماعة  
 خاتم الاوان في عطية سخاوة دامت عزمه في اعلاء اعلام العلم عليا  
 كاطاب اسمه بين اسماء الانام عليا **المقدمة** في حد اصول الفقه  
 لقب العلم مخصوص وهو انه علم يقتدر به على العلم بالاحكام الشرعية  
 الفرعية من ادلتها التفصيلية وفي حد مضافا الى الفقه وهو ما يستند  
 اليه الفقه من المقدمات الكلية التي ينطت بها الاحكام الفرعية العملية  
 من حيث حصول الاقدار منها عليها والفقه عبارة عن مكتبة موزونة  
 الاحكام الفرعية عن ادلتها التفصيلية وفي قاعدته ومن المعرفة المذكورة  
 وفي موضوعه وهو الكتب والسنن والاجماع من حيث يستند اليها الاحكام

قد تم كتاب الفقه في الفقه  
 في الفقه في الفقه في الفقه  
 في الفقه في الفقه في الفقه



الفرعية ويستنبط بها **القصد الاول** في ان للعالم صانعا قوفا  
واجبا لذاته قادرا عالما حيا فريدا متكلما سميعا بصيرا مرسل للرسول  
منزلا للكتب مصدقا لآياتهم بالمعجزة تصديقا فعليها بمنزلة التصديق  
القولي وفي عصمة الانبياء بعد الرسالة عن الصغيرة المنعزة عمدا  
والكبيرة عمدا او عن تعدد الكذب في الاحكام وعما بنا في مقتضى المعجزة فلو لم  
يوجد صانع قد لم يوجد ممكن حادث لا من نفسه لاستواء طرفيه ولا من  
ممكن آخر لان الجاد اياه متأخر عن وجوده ولو لم يكن قادرا بل موجبا  
لم يكن اثره حادثا بدون تسلسل الحوادث المحال بالدليل ولو لم يكن  
مردا لزم التخصيص بالتخصيص في تخصيص الحادث بوقت ولو لم يكن  
سمعا بصيرا لم يكن عالما بالمسموعات والبصائر ولو لم يكن متكلما  
لم يكن آمرا ناهيا منزلا للكتب وكل ذلك نقص وجب تنزه الصانع عنه  
مع انتفائه باجماع الانبياء وعصمتهم عما ذكر كيلا يكون مخللا بالمقصود  
من البعثة **القصد الثاني** في ماحضة تتعلق بالعربية **البحث الاول** في الحقيقة  
والجواز والصرح واكتفاء الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وضع له واصطلاح  
التخاطب والى لغوية وعرفية عامة وشرعية وغير تام للاصطلاح الخاصة

هذا هو القصد الثاني في ماحضة تتعلق بالعربية  
البحث الاول في الحقيقة  
والجواز والصرح واكتفاء الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وضع له واصطلاح  
التخاطب والى لغوية وعرفية عامة وشرعية وغير تام للاصطلاح الخاصة

هذا هو القصد الثاني في ماحضة تتعلق بالعربية  
البحث الاول في الحقيقة  
والجواز والصرح واكتفاء الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وضع له واصطلاح  
التخاطب والى لغوية وعرفية عامة وشرعية وغير تام للاصطلاح الخاصة

كالصلة التي  
وتسمى بالشرع

الخاصة والحقيقة الشرعية واقفة وانبت المعزلة للحقيقة الدينية ايضا  
وهو ما لا يعلم اهل اللغة لفظه او معناه او كليهما واشتق عند وجود  
المعنى المشتق منه حقيقة اتفاقا وقبيل وجوده مجازا اتفاقا واما بعد  
وجوده وانقضائه فقبيل مجاز مطلقا وقبيل حقيقة مطلقا وقبيل مجاز  
فيما يمكن بقاؤه حقيقة في غيره ولا يستحق اسم الفاعل للشيء باعتبار  
فعل حاصل لغيره خلافا للمعزلة ولا يجوز اثبات اللفظ بالعكس وان  
جوزه بعض والمعمد تعرف بعدم صحة معنى المعنى المعنى وعدم تبادر  
غيره لولا التورية ويعرف اللغوي لا انفصل التشكيل بالتوازن وفيما بعد  
بالاطاد وكلم الحقيقة بثبوت الموضوع له خاصا كان اللفظ او عاما سلا خلاف  
من ارباب العوم وسقوط المجاز من امكنت العمل بالحقيقة والمجاز هو اللفظ  
المستعمل في غير ما وضع له في اصطلاح النحاطب بالعلاقة والتورية المانعة عن  
ارادة ما وضع له وينقسم المجاز باعتبار اصطلاح المستعمل الى لغوي  
وعرفي وشرعي وينقسم المجاز الى المرسل ان كان علاقته غير الشبهة والى  
الاستعارة ان كانت المشابهة والاستعارة مصرفة ان كان للمصر فيهما اسم  
المشبه ومكنية ان كان المذكور فيها اسم المشبه والمصرفة تحقيقة ان تحقق

هذا هو القصد الثاني في ماحضة تتعلق بالعربية  
البحث الاول في الحقيقة  
والجواز والصرح واكتفاء الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وضع له واصطلاح  
التخاطب والى لغوية وعرفية عامة وشرعية وغير تام للاصطلاح الخاصة

هذا هو القصد الثاني في ماحضة تتعلق بالعربية  
البحث الاول في الحقيقة  
والجواز والصرح واكتفاء الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وضع له واصطلاح  
التخاطب والى لغوية وعرفية عامة وشرعية وغير تام للاصطلاح الخاصة

3

هذا هو القصد الثاني في ماحضة تتعلق بالعربية  
البحث الاول في الحقيقة  
والجواز والصرح واكتفاء الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وضع له واصطلاح  
التخاطب والى لغوية وعرفية عامة وشرعية وغير تام للاصطلاح الخاصة

هذا هو القصد الثاني في ماحضة تتعلق بالعربية  
البحث الاول في الحقيقة  
والجواز والصرح واكتفاء الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وضع له واصطلاح  
التخاطب والى لغوية وعرفية عامة وشرعية وغير تام للاصطلاح الخاصة



Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

اس من كون اللفظ كما ذكره بعض  
اعلم من معناه المتقدم  
ومن معناه الحاصل في الآخرة  
منه



هذا هو الوجه الثاني في بيان الفرق بين اللفظ والبيان  
فان اللفظ هو الذي يسمع به الكلام فيكون له معنى  
والبيان هو الذي يفهم به الكلام فيكون له معنى  
فان اللفظ قد يكون له معنى لا يفهم به  
والبيان قد يكون له معنى لا يسمع به

كما في عين الفور وتدلالة اللفظ في نفسه بان محض ما يتناول وضعاً  
معنوياً بما قد اشتقاه لا ببناءه عن كمال ذلك البعض فلا يتناول  
انما قصص وعين قصاصه بحسب فلا يتناول كماله عند الاطلاق عند  
وعند ما ينصرف الى الكمال كما في الاول ينصرف اليه وتدلالة سياق  
الكلام بالتحاق قرينة لفظية مقتضية لذكر حقيقة وبدلالة كل الكلام  
لم نقل حكم القصد لتعذر ما كما في قوله لا اكمل من هذه النحلة فانه يقع بغيره  
على الشجر او الثمن مجازاً لتعذر الحقيقة ولا بحث بعين اكل النحلة وقد  
يتعذر المعنى الحقيقي والمجازي معا لقوله لا امرته وهي كبر سناً منه معروفة  
النسب هذه بنتي فلا ثبت النسب حقيقة ولا النحر لم جازاً **او كنهية**  
منه المراد ظهوراً تاماً بالاستعمال وكما تعلق الحكم بعين الكلام ونف  
وقيامه مقام معناه حتى استغنى عن الغزوة والبنية حقيقة كان او مجازاً **او كنهية**  
ما يستلزم المراد بالاستعمال ان حصل الاستتار بقصده الاستتار وان ظهر  
معناه لغة وحكمها ان لا يحب العمل بها الا بالبنية او دلالة الحال فتد كانت  
او مجازاً فالاصل في الكلام هو الصريح لا صياح الكناية الى البنية او دلالة  
الحال وظهر التفاوت في الافراد بالاسباب الموجبة للعتوبة كالقذف ونشر الخبر

هذا هو الوجه الثالث في بيان الفرق بين اللفظ والبيان  
فان اللفظ هو الذي يسمع به الكلام فيكون له معنى  
والبيان هو الذي يفهم به الكلام فيكون له معنى  
فان اللفظ قد يكون له معنى لا يفهم به  
والبيان قد يكون له معنى لا يسمع به

هذا هو الوجه الرابع في بيان الفرق بين اللفظ والبيان  
فان اللفظ هو الذي يسمع به الكلام فيكون له معنى  
والبيان هو الذي يفهم به الكلام فيكون له معنى  
فان اللفظ قد يكون له معنى لا يفهم به  
والبيان قد يكون له معنى لا يسمع به

فان اللفظ هو الذي يسمع به الكلام فيكون له معنى  
والبيان هو الذي يفهم به الكلام فيكون له معنى  
فان اللفظ قد يكون له معنى لا يفهم به  
والبيان قد يكون له معنى لا يسمع به

الخبر والزنا فانها يستوجبها ما لم يذكر اللفظ الصريح **المعجزة** والعام  
والخاص والمقيد والمطلق الخاص ما وضع لعلوه واحداً ومتعدد محض  
او غير محصور لكن غير مستوفى لا يصلح له بوضع واحد وكما ان لو  
تناول الحكم ما وضع له قطعاً بحيث لا يحتمل زيادة البيان لعدم الاحتمال  
الناشئ عن الدليل والعام ما وضع وضعاً واحداً المتعدد غير محصور  
مستوفى لمع ما يحصل بصلح له وكما ان لو جوب الحكم في كل ما يتناول به  
عند عامة اصحابنا طناً عند الشائع والشمع ان منصور الماتر ليدى و  
وساير مشايخ سمرقند من اصحابنا فلا يجوز تخصيصه عندنا بخبر الواحد  
والعكس ما لم يخص قطعي وعندهم يجوز فاذا تعارض الخاص والعام وقد  
ما تناولا وان كان العام متأخر اسنخ الخاص عندنا وان كان الخاص متأخر  
فان كان موصوفاً بخصيص العام وان كان مفصلاً لا ينسخه عندنا وذكر  
القدر فيكون العام المنسوخ ما لخاص قطعاً والباقي لا طناً كالعام  
المخصوص فلا يصح تعييل المنسوخ بالقياس كما يصح تخصيص العام  
المخصوص به بعد محض تقطع مثله عندنا وان لم يعلم التاريخ محل على المعنى  
ويثبت عندنا حكم التعارض في ذكر القدر وعندنا في ما كان يخص العام بالكل

لان اللفظ مني وضع لغني  
كان ذلك لللفظ لا للبيان  
له الا ان يدل على الغريب  
على خلافه

لان اللفظ مني وضع لغني  
كان ذلك لللفظ لا للبيان  
له الا ان يدل على الغريب  
على خلافه

لان اللفظ مني وضع لغني  
كان ذلك لللفظ لا للبيان  
له الا ان يدل على الغريب  
على خلافه



*الملك بن عبد الله بن محمد  
بن علي بن أبي طالب*

و هو من هب ال حنفه وان شافى  
اشاح المعزله وار عبدكس  
منه



وجاء من الصحاح الشافعي والجمع المسكر عند عام عند الأكثر وعند الخاص والاتباع  
 عام والعطف على العام لوجوب العموم في الموطوف عند الصحاح خلافا لما في  
 وخطاب النسخ من نحو ليلين اشكرت ليحبطن عليك عام عند ابن حنبل  
 واتخذ الادلة لمخصصه كذلك وقال ما كان الشافعي ليس عام الا بدليل يدل  
 على عمومه وخطاب الشارع لواحد من الامة لا يعم جميع الامة بصنفته  
 خلافا للمناسبة ولا بد من ظاهر في الجمع المذكور ان لم يخوفوا الناس  
 خلافا لغيرهم ولا بد من اكثر التكلم في عموم متعلق بظاير امر كان في  
 او ضرب او الخط بالناس والمؤمنين ونحوها يثبت على العبيد عند الأكثر  
 من الشريعة يثبت الموت عند الأكثر وتعمى السواة لا بعض العموم عند  
 ابن حنبل خلافا لما في ولا عموم للمقتضى ومثل والله لا اكل ولا كنت  
 فعبدى حر ليس عام في مفعولاته عند ابن حنبل فلا تغفل لمخصصها و  
 وقال الشافعي والابو يوسف عام فيها وقابل للمخصص باصدا ومعموم  
 الموافقة عام فيما سوى المنطوق به ومعموم المخالفة وصحاحه معدوم نحو  
 صلى النبي عم في كعبته لا تعم الفرض والنفل وكن نحو العرض فيها  
 على النفل للتساوي مما في امر القصد حاله الاعتبار وآت في لا يجوز الفرض

في قوله لا تعم الفرض والنفل  
 في قوله لا تعم الفرض والنفل

في قوله لا تعم الفرض والنفل  
 في قوله لا تعم الفرض والنفل

الفرض واللفظ الذي ورد بعد سوال او ما ذكر ان استقل وخارج  
 يخرج الجواب قطعا او ظاهرا مع احتمال الابتداء او لم يستقل بحمل  
 على الجواب وان استقل وكان الظاهر كونه ابتداء كلام مع اصحاب  
 الجواب يحل على الابتداء عندنا محلا للزيادة على الاعادة وتصدق  
 وانه لا يقتضيه في قوله عنيت الجواب وعند الشافعي يحل على الجواب  
 فالعبارة لعموم اللفظ لا لمخصص سبب عندنا خلافا لما في  
 والشافعي وكجوز تخصص الكتاب بالكتاب والسنة بالسنة  
 وان خالف فيها طائفة وكجوز تخصص عموم القرآن بالقرآن المتواتر  
 اتفاقا وكذا يجوز تخصصه بخبر الواحد عند الامة الاربعة ولم يجوز  
 ان لا يبعد ان يخص قطعي وحوزه اكثر من بعض متصل ويجوز  
 تخصص سنة القرآن خلافا لبعض وكجوز تخصص الكتاب بالسنة  
 بالاجماع وقوله عم مخصص العموم عندنا والشافعي والحنابلة  
 ونفاه اكثر من مذهب الصحاح لمخصص للعموم عندنا والحنابلة  
 وان كان هو الراوي لذلك العام وعند الجمهور لا والعادة المستمرة  
 في تناول بعض خاص من عام ورد في ان الشارع لم يعم مخصصا لم يذكر

في قوله لا تعم الفرض والنفل  
 في قوله لا تعم الفرض والنفل

في قوله لا تعم الفرض والنفل  
 في قوله لا تعم الفرض والنفل

في قوله لا تعم الفرض والنفل  
 في قوله لا تعم الفرض والنفل

في قوله لا تعم الفرض والنفل  
 في قوله لا تعم الفرض والنفل



بكل البعض الخاص منه عندنا وعند الجمهور نعم المحرمه جمع افراد  
 واذا وافق الخاص العام في الحكم لا يخصه عند الجمهور خلافا لاني ثور  
 من اصحابنا نفعي وتعليل الحاسب هو ان يخصص عام الكتاب  
 والسنة والقاس من الآية الاربع والاشعرى والى ما شئت والى  
 الحسن واتبع الاصوليون على امتناع العمل بالعموم والى البحث  
 والفحص عن المحصص قد ذهب الاكثرون الى ان عليه الظن بانقائه  
 يكفي في الجمع والعلل وان قال القاضى لو لم يردوم القطع به وكذا  
 الخلاف في كل دليل مع معارضة **الطلاق** صفة او اسم جنس اريد منه  
 المسمى بلا قيد وكذا ان يكون على اطلاق **الطلاق** صفة او اسم جنس  
 اريد منه المسمى مع قيد وكذا ايضا ان يكون على تعدده وبها مريسان  
 من العام والخاص وتقييد المطلق بشبه بخصيص العام من تقييد  
 المطلق بالمتصل استثناء كان او صفة او شرط او عاه او بدل البعض  
 وبالمنفصل عقلا كان او نقلا كما ما اوسه متواترا او غير متواترا وقتا  
 عند بعض مريها فاذا اورد المطلق والمقيد فان اختلف حكمها  
 فلا يتمل المطلق على المقيد اتفاقا الا في مثل اعتق عن رقية ولا على رقية  
 بغير

لا يخصص العام بالخاص  
 ولا يخصص الخاص بالعام  
 ولا يخصص المطلق بالمقيد  
 ولا يخصص المقيد بالمطلق

لا يخصص العام بالخاص  
 ولا يخصص الخاص بالعام

رقية كافرة وان اختلف حكمها فان اختلفت الحادثة ككفارة اليمين  
 وكفارة القتل لا محل للطلق على المقيد عندنا وعندك نفعي محل وان  
 اختلفت الحادثة فان دلت على السب لم محل للطلق على المقيد عندنا  
 وعندك يميل وان دلت على الحكم محل اتفاقا بهذا اذ كان الحكم متبنا  
 وان كان منقيا لا محل اتفاقا **البحث** الثاني في المشركة والمأوكة  
 والمشركة ما وضع لمقعد وضعا مقعدا على السوية وكلمة التوفيق  
 الى دليل بعض معانيد بشرط التامل لينظر المراد لكونه مرصوبا وطلا  
 على كل من معينية حقيقة متفق عليه واطلاقا على احدهما غير متفق  
 وعلى المجموع المركب منها كما لا حصة وعلى كل منهما معا متنازع  
 فيه كالمجمع بين الحقيقة والحجاز ومنه ينافي المتنازع ان لا يصح مطلقا  
 حصة بل مجازا فلا عموم للمشركة عندنا وذهب الشافعي الى ان  
 يصح حصة لغة فيما صح اصنامها وان يظهر فيها عند التحد من العوائ  
 ولا محل على احدهما خاصة الابقرية وذهب المعتزلة والقاضي الى  
 الى ان يصح حصة لغة ان صح الجمع من ملاقيد الظهور فريها عند  
 العوائن وذهب ابو الحسين والفرا الى ان يصح عقلا لا لغة وقيل يمتنع

لا يخصص العام بالخاص  
 ولا يخصص الخاص بالعام

لا يخصص العام بالخاص  
 ولا يخصص الخاص بالعام  
 لا يخصص المطلق بالمقيد  
 ولا يخصص المقيد بالمطلق



عقلا ولا يصح حقه ولا يجوز قبيل يجوز في النفي والاثبات وقيل لا  
في المفرد ويجوز في الجمع والاكثرون على انه ان جاز في المفرد جاز في الجمع وان لم يجز  
لم يجز فيه ايضا **والقول** ما ترجح من الشك في بعض وجوبه يغالب الراي  
كذكر البيان واخواته طال مدركة الطلاق لو فها على ارادة الطلاق  
فصار مؤلا فلو قال اردت البينة للشيء لم يصدق له وجوب العمل بالماو  
وان ترجح له هو الشك تركه يقطع من الماو لا والماو  
كما يكون من الشك تركه يكون من الحق والشكل والحمل في الحق والبيان  
بدل من كنه الواحد والقياس **الرابع** في العارة والاشارة  
والدلالة والاقضاء الثابت بعبارة النص ثابت سوق الكلام  
له واردة قد قصد اسو كان نفس الموضوع لا او حروا او لازمه التاخر  
والثابت بامارة النص ثابت بنظر مثل الاو لا بدون سوق الكلام  
له وهو الاول سواء في الجواب لكم وعند تعارضها العارة ارجح  
من الاشارة كونها اقوى والثابت لدلالة النص ثابت معنى النظم  
لغة لا استنباطا الراي وهو كالتالي حتى صح اشارة الحدود والكفارات  
وعند تعارضها يرجح الاشارة لكون الدلالة دون الاشارة ولا بد من ثبوت

هذا هو الوجه في  
الاشارة والقياس  
والجواب في الجواب  
في الجواب في الجواب  
في الجواب في الجواب

الحكم بدلالة النص من معرفة المعنى المقصود من الحكم المضمون عليه  
والثابت بالاقضاء ما ثبت باحتياج الكلام اليه من اللازم المتقدم  
على الموضوع له كالبيع الثابت بخواتم عديت عنى بالف  
لانه من ضرورة صحة العنق وهو يقول الثابت بدلالة النص  
الا عنه تعارضها فان الثابت بدلالة النص اقوى منه بالاقضاء  
والثابت بالمقتضى لا عموم له ولا تخصيص عندنا خلافا لما في بعضها  
وكذا لا يقبل التخصيص الثابت بدلالة النص بخلاف الثابت  
باشارة النص فانه يحتملها في الاصح لا عند الامام ابى زيد والمحدث  
عما يتصل بالمقتضى وهو ما يغير اثباته المنطوق بخلاف المقتضى  
فيكون المحذوف ثابتا لغة فيجري فيه العموم والتخصيص بخلاف المقتضى  
**المبحث الخامس** في الظاهر والنص والمفسر والحكم الظاهر  
لفظ ظاهر منه المراد بنفسه الصيغة من غير تأمل سواء سبق له الكلام او لا  
والنص لفظ انه داد وضوحا على الظاهر بان يكون المراد مقصودا  
بالسوق والمفسر لفظ انه داد وضوحا على النص على وجه لا يفسر فيه  
احتمال التخصيص ان عاما والتاويل خاصة كتنجيد النسخ في غير الجهر







والكثير من قول بامتناعه في غير الجمل قال الجبائي وابنه وعند الجبار بامتناع  
في غير النسخ وبيان لعدم موافقها لمعنى الكلام بالمتطوق مع  
تغييره كالاستثناء والشرط والصنف والفاجه وهو انما يصح بشرط  
الوصل ولا يصح مفصلا لا الا عند ابن عباس فانه قال يصح الاستثناء  
منفصلا عن المستثنى منه وان طال الزمان ولا يجوز تخصيص العام بالخاص  
المخصوص بالكلام المستعمل متراجعا عندنا بل يكون نسخا وبقوله قال  
بعض اصحابنا ان في وجوه عند الشافعي واكثر اصحابه والاشعرية  
وعامة المعتزلة والاستثناء هو النسخ عن دخول بعض ما استثنى ولا صدر  
الكلام في حكم بالآه واخوانه بشرط ان يتصل المستثنى منه لفظا او  
ما في حكمه ودخول المستثنى في صدر الكلام وعدم كونه مستقفا وهو  
يمنع الحكم بحكمه بعد الاستثنى فيكون تكلاما بالجملي بعد الاستثناء  
وعند اصحابنا وقالة الشافعي هو ما يمنع الحكم المستثنى بطريق القاء  
بامتناع الحكم فيه عنده لوجود المعارض وعندنا لعدم الدليل عليه  
والاستثنى منه مستعمل في غير الاستثنى مما زاد على قول الاكثرين واليه  
ذهب الشافعي قال آخرون المراد بالاستثنى منه ما هو معناه قبل

هذا هو المستثنى منه

هذا هو المستثنى منه

هذا هو المستثنى منه

هذا هو المستثنى منه

قبل دخول الاستثناء لكن الحكم عليه بعد اخراج المستثنى وقيل  
القاضي ابو بكر المراد بجموع المستثنى منه والاستثنى ما عدا المستثنى  
من المستثنى منه وضعا وتنه المذهب هو للشهرور من علمنا وميل  
بعض مشايخنا الى الثاني والاستثناء الفاعل العدول وفي العدول الى  
الثالث ولا يجوز الاستثناء الاما وجه الصيغة قصد الاما ثبت  
بها ضمها وصيغة الاستثناء حمدة في المتصل محاذ في المنقطع وقيل  
حمدة فقبل مشترك معنى وقيل لفظا واما لفظ الاستثناء فحمدة اصطلاحا  
فيها والاستثناء المسعر في المحل واصحابنا قيدوا بلفظ او بابا وب  
ويصح اسما الاخص منه وما وان ساواه وجود الحق بغيره احرار الا  
هو الا ولا يعيد له نحو عيسى سواسم ولا يجوز الاستثناء الاكثر والمساو  
عند الاكثر من محاذ بعضهم وللغاضي الى كثر في احوالهم ولروفي  
الاكثر والمخالفين فيها والاستثناء بعد الجمل المتعاطفة بالواو ويرجع الى  
الحكمة الاخرى عندنا حمدة وعند الشافعي يرجع الى الجمع وهو من  
الاشياء التي اتفاقا كمن هو لعل النفي مدلول للنفي حكم شرعي و  
ونقول هو عدم اطلاق الحكم شرعي ومن النفي استثناء مدلول للنفي

هذا هو المستثنى منه

هذا هو المستثنى منه



وعندنا لا **الشرط** يجب اتصاله بالمشروط كما يجب اتصال الاستثناء  
 بالمشتمل منه والتفصيل في بعضه للحمل المتقاطعة بالواو كما في **الاستثناء**  
 لكن لو جسد فعل الشرط للجمع لا للافراد كما جعل الاستثناء لها والضم  
 كالاستثناء في العدد ان كان المنقود والخلاف فيها كالحلاف فيه والافاء  
 بعد ان يكون ما بعده محال لما قبلها ما سها حكم ما قبلها فيما بعده  
 لان الغاية تدل عليه والخلاف في الغاية بعد المنقود كالاستثناء بعده  
 في العدد الى الافراد او الى الجمع **وبين** الضرورة هو اظهرها المراد  
 بفعل المنطوق ان السكون وهو وقع بسبب الضرورة والوجه اربعة  
 الاول ما في كالم المنطوق والكام ثابت لدلالة حال الكلام والثالث  
 ما جعل سانا للضرورة دفع الغرور والرابع ما ثبت للضرورة طول  
 الكلام او كثرة القول على ما من قال لقول ان على ثمانية درهم لو مائة  
 وعشرة نط ان العطف جعل سانا للاول وقال ان في القول  
 قول في بيان الماء كما اذا قال له على مائة ثوب ومائة وشاة **وبين**  
 التعديل بمواظها المراد من لازم معنى الكلام كالمدة بالمنطوق وهو  
 النسخ وهو ان يرد لشرع مترادفا عن ليل شرع مقتضبا صلا

ويظهر الفرق بين الشرط  
 والاستثناء في قوله  
 مستند الصلة بالفاء  
 نصفه يقع على النصف  
 ما في قوله تعالى ان  
 نصفه يقع على النصف  
 بنحوه

في قوله الفعل  
 ما هو المراد  
 الفاعل انما هو  
 الحكم

تسكن صاحب  
 الشرع من غير  
 او فعل ما قبل  
 في منقذ  
 على ان يكون  
 على ان يكون  
 على ان يكون

والصفة

خلاف حكمه والنسخ سنان محض لمدة الحكم بالعكس الى الرابع  
 ورفع وانطاع وتبدل بالنسبة الى علمنا وهو طار عند جميع المسلمين  
 في احكام الشرع المحتمل في نفسه للوجود والعدم بان لا يلحق بها  
 ما ينافي في النسخ من الوقت او ما يثبت نضاد ولا زوقه انك  
 اليهود فقال بعضهم بطلان نفعنا وبعضهم عقلا ونفعنا على المسلم  
 الا صغها في الكارهة مع نسخ شرعنا سائر الشرائع **وشرط** التمكن من  
 الاعتقاد انقاما ولا حاجة الى التمكن من الفعل عندنا في النسخ  
 قبل وقت الفعل لثبوت التكليف قبله فوجب جواز وقوع النسخ  
 وعند المعتزلة والصدوق في لا يصح النسخ قبل الفعل لانه المقصود  
 ومن شروط المتفق عليه كون النسخ والسنخ حكمين شرعيين  
 وكون النسخ متاخرا وكوز كونه اشق عندنا ولا يجوز النسخ عند بعض  
 اصحاب الشافعي وبعض الطائفة الا بالمثل او الاضف وكوز عند  
 الجمهور نسخ التكليف بدون ان يكون له تكليف آخر وكوز عند الجمهور  
 الحكم المقتضى بان كان قيد في الفعل لا ببيان المدة نفا الوجب  
 وكوز بالاجماع نسخ القرآن بالقرآن ونسخ احد السنن المتواترة

ان ثبت بالنسخ  
 سقونة في حاله  
 فيها ادوا بالادلة  
 من ان النسخ انما  
 حصل عليها رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 مستحقة



14

سید علی رضا

کتابخانه

بسم الله الرحمن الرحيم

شش ماه از نایب  
مع عدم تحریر  
میلاد

تتمتع بحرم الفضا دون  
محرم الفضا

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

و عن بعض افاضل  
صلوة سادسة  
فذكر ان بعض

و اما نقصان عن  
العبادة انت نقصان  
في ما اوتيت من النعم  
لذلك تترك  
علاصاف العبادة  
تخالفك  
فيما رقت  
لها وفساد  
في انفسها  
و انفسها  
في انفسها  
في انفسها







عاقبة منفي كان او مومها ولكن لا يستدرك بعد النفي اذ كل  
 على المفرد فان دخل على الجملة بحسب اصلافا ما قبلها وما بعدها و  
 بخلاف بل كثر العطف فيه بطريق الاستدراك انما يكون عند تساق  
 الكلام وان لم تنسق الكلام يكون مستأنفا غير متعلق بما قبلها  
**واو** لا بد من وجوبه باعتبار وصو ان يتناول احد  
 المذكورين وهو مذهب عامة اهل اللغة وانه الفقه لا الشك كما  
 ذهب اليه الامام ابو زيد والواسحاق الكوفي وجماعة من المحققين وقار  
 محو الاسلام الصحيح قول العامة الا انه في الاصطلاح ينفي الى الكس  
 باعتبار محل الكلام اما في الاشياء فلا يخير او للابادة والوقوع فيها  
 انه لا يمكن الجمع بينهما في التخيير ولكن في الابادة وقد يستعار كلمة او  
 للقوم معوج عموم الافراد في موضع النفي وعموم الاصطاح في موضع  
 الابادة وقد يستعار حتى في النفي وحتى للعطف ويكون المعطوف  
 مما افضل واخص ويدخل على جملة مبتدأة وتدخل الافعال  
 فان احتمل الصدر الامتداد والآخر الانتهاء اليه فله غاية والى  
 فان صلح لا يكون سببا لتساكنه في معنى كى والآلة عطف المحصل

فان لم يتصل بالاولى كان لا يلزم

فان لم يتصل بالاولى كان لا يلزم

فان لم يتصل بالاولى كان لا يلزم

فان لم يتصل بالاولى كان لا يلزم

فان لم يتصل بالاولى كان لا يلزم

المحضر ومنها حروف الجر اباء، لا، الصاق، ولا، استفادة من وصل على  
 الوسائل كالاشارة وقالوا ان دخلت في الـ السنج نحو مسحت  
 الحائط بيدى يتعدى الى المحل فيتنا وكلمة وان دخلت في المحل  
 نحو استحوذوا بكم لا تناء وكلمة وعلى للاستعلاء ويراد الوهم  
 نحو على الف الان يصل الوه لغة وتستعمل للشرط قال تعالى  
 يبايعنك على ان لا تكرن ماله شيئا ويستعار في المعاوضة المفضة  
 معنى ابراء اجاعا وكذا في الطلاق عند سماعه وعند معنى الشرط  
**ومن** للتبعية وتحويل البيان عند سماعه لانها الغاية لم تعد  
 معنى الغاية مطلقا فاما دخول الغاية في الحكم وصرحها عنه فامر  
 بدور مع الدليل وقيل الغاية ان كانت غاية قبل نكته لا تدخل  
 تحت الغاية والاصدر الكلام ان لم يتناولها فهي لم الحكم اليها  
 وان تناول صدر الكلام الغاية فذكره استقاطعا واد الفاء **وفي**  
 لفظ محسنا او تقديرا او لفرق بين حذفه واشتائه فيقع هي في  
 ان صحت الدبر على الابد وفي ان صحت في الدبر على ساعة ويستعار  
 استعارته في نحو انت طالق في ذكرك الدار وعند البعض يحذف استعاره

فان لم يتصل بالاولى كان لا يلزم

فان لم يتصل بالاولى كان لا يلزم



معنى الشرط والاول اصح **اسماء** الظروف مع لغزانه منع شأن  
 ان قال لغز المدخول بها انت طالق واحدة مع واحدة **فهي** للتعذر  
 منع واحدة ان قال انت طالق واحدة قبل واحدة وثنتان  
 في قبلها واحدة **بها** على كس من **من** للحفرة فتولد لعل ان عندك  
 الف درهم اقرار بالوديعة لا بالدين ومنها حرف الشرط ان اصل  
 والشرط لا اختصاص به فتدفع امر على خط الوجود **والف** عند الكوثرين  
 بحرف اللطف وللشرط فاذا استغنت في الشرط لم يبق فيهما معنى الوقت  
 وصارت بمعنى ان واليه **بها** الوضعية **و** عند التفرع من صفة في  
 الظروف **و** قد كمل الشرط لا يقطع معنى الظرف كمن واليه ذهب صاحبه  
 ودخول في امر كان او منتظ لا محالة **وكيف** للسؤال عن الحال فاذا لم يستقم  
 يبطل كذا كيف وتحت في انت كذا **ثبت** **للمقصد الثابت في الاحكام**  
 الحكم ان لم يكن متعلقا بشئ آخر فاما صفة الفعل الكلف كالوجوب  
 والحرمة او انزاعه كالمكر وصحة الفعل وقد عرفت فيه المقاصد  
 الدينية وبلزنها الاخر **وكيفية** الامانة العبادية وقد عرفت فيه المقاصد  
 الاخرية وان سمى بالدينونة كوجوب العبادية وفي المعاش ككون الفعل

في قوله  
 واحدة مع واحدة  
 واحدة وثنتان  
 في قبلها واحدة  
 الف درهم  
 والشرط لا اختصاص  
 به فتدفع امر على خط  
 الوجود

الفعل موصلا الى المقصود الديني سمي **صحة** وكونه بحيث لا يوصل اليه  
 اصلا يسمى **طلانا** وكونه بحيث يقتضي اركانه وشرائطه الاصل الى  
 الاوصاف الخارجية سمي **فدا** او **فها** احكام اخر منها الاعتقاد وهو  
 ارتباط اجزاء المتصرف فالتسع العاقد منقذ لا يصح ثم النفاذ ترتب  
 الاثر عليه مثلا فسخ الفضولي منقذ لانما قد تم الذم كونه بحيث  
 لا يمكن رفعه وما يتصرف فيه المقاصد الاخرية ان كان كما اصليا  
 غير من على اعداد العباد **و** كان الفعل اولى من الذكر مع منفعه بدليل  
 قطع فالفعل فرض **و** يظن واجب وبلا منفعه **بها** ان كان الفعل طريقته  
 مسكوكه في الدين والافندوب ونفل وان كان الذكر اولى من الفعل  
 مع منع الفعل فحرام وبلا منفعه فمكروه وان استويا فمباح **فان** لازم  
 علما **و** علما **فان** كونه **حده** **الواجب** لازم **علما** لا علما ملاك كونه حاصلا بل  
 يفسق ان استخف ما خبار الاضداد اما مولا فلا ويعاقب تارك كل  
 من الغرض والواجب الا ان يغفوا **و** الشافعي لم يفرق بينها والحكم **الناس**  
 بحكم الكتاب مطلق **و** حكم خذوا صدقات لان نفل الكتاب بالتواتر ونفل خذوا  
 الواحدة **و** قد يطلق الواجب على ما يعم الغرض والواجب وهو ما يكون

في قوله  
 واحدة مع واحدة  
 واحدة وثنتان  
 في قبلها واحدة  
 الف درهم  
 والشرط لا اختصاص  
 به فتدفع امر على خط  
 الوجود



10  
 11  
 12  
 13  
 14  
 15  
 16  
 17  
 18  
 19  
 20  
 21  
 22  
 23  
 24  
 25  
 26  
 27  
 28  
 29  
 30  
 31  
 32  
 33  
 34  
 35  
 36  
 37  
 38  
 39  
 40  
 41  
 42  
 43  
 44  
 45  
 46  
 47  
 48  
 49  
 50  
 51  
 52  
 53  
 54  
 55  
 56  
 57  
 58  
 59  
 60  
 61  
 62  
 63  
 64  
 65  
 66  
 67  
 68  
 69  
 70  
 71  
 72  
 73  
 74  
 75  
 76  
 77  
 78  
 79  
 80  
 81  
 82  
 83  
 84  
 85  
 86  
 87  
 88  
 89  
 90  
 91  
 92  
 93  
 94  
 95  
 96  
 97  
 98  
 99  
 100  
 101  
 102  
 103  
 104  
 105  
 106  
 107  
 108  
 109  
 110  
 111  
 112  
 113  
 114  
 115  
 116  
 117  
 118  
 119  
 120  
 121  
 122  
 123  
 124  
 125  
 126  
 127  
 128  
 129  
 130  
 131  
 132  
 133  
 134  
 135  
 136  
 137  
 138  
 139  
 140  
 141  
 142  
 143  
 144  
 145  
 146  
 147  
 148  
 149  
 150  
 151  
 152  
 153  
 154  
 155  
 156  
 157  
 158  
 159  
 160  
 161  
 162  
 163  
 164  
 165  
 166  
 167  
 168  
 169  
 170  
 171  
 172  
 173  
 174  
 175  
 176  
 177  
 178  
 179  
 180  
 181  
 182  
 183  
 184  
 185  
 186  
 187  
 188  
 189  
 190  
 191  
 192  
 193  
 194  
 195  
 196  
 197  
 198  
 199  
 200  
 201  
 202  
 203  
 204  
 205  
 206  
 207  
 208  
 209  
 210  
 211  
 212  
 213  
 214  
 215  
 216  
 217  
 218  
 219  
 220  
 221  
 222  
 223  
 224  
 225  
 226  
 227  
 228  
 229  
 230  
 231  
 232  
 233  
 234  
 235  
 236  
 237  
 238  
 239  
 240  
 241  
 242  
 243  
 244  
 245  
 246  
 247  
 248  
 249  
 250  
 251  
 252  
 253  
 254  
 255  
 256  
 257  
 258  
 259  
 260  
 261  
 262  
 263  
 264  
 265  
 266  
 267  
 268  
 269  
 270  
 271  
 272  
 273  
 274  
 275  
 276  
 277  
 278  
 279  
 280  
 281  
 282  
 283  
 284  
 285  
 286  
 287  
 288  
 289  
 290  
 291  
 292  
 293  
 294  
 295  
 296  
 297  
 298  
 299  
 300  
 301  
 302  
 303  
 304  
 305  
 306  
 307  
 308  
 309  
 310  
 311  
 312  
 313  
 314  
 315  
 316  
 317  
 318  
 319  
 320  
 321  
 322  
 323  
 324  
 325  
 326  
 327  
 328  
 329  
 330  
 331  
 332  
 333  
 334  
 335  
 336  
 337  
 338  
 339  
 340  
 341  
 342  
 343  
 344  
 345  
 346  
 347  
 348  
 349  
 350  
 351  
 352  
 353  
 354  
 355  
 356  
 357  
 358  
 359  
 360  
 361  
 362  
 363  
 364  
 365  
 366  
 367  
 368  
 369  
 370  
 371  
 372  
 373  
 374  
 375  
 376  
 377  
 378  
 379  
 380  
 381  
 382  
 383  
 384  
 385  
 386  
 387  
 388  
 389  
 390  
 391  
 392  
 393  
 394  
 395  
 396  
 397  
 398  
 399  
 400  
 401  
 402  
 403  
 404  
 405  
 406  
 407  
 408  
 409  
 410  
 411  
 412  
 413  
 414  
 415  
 416  
 417  
 418  
 419  
 420  
 421  
 422  
 423  
 424  
 425  
 426  
 427  
 428  
 429  
 430  
 431  
 432  
 433  
 434  
 435  
 436  
 437  
 438  
 439  
 440  
 441  
 442  
 443  
 444  
 445  
 446  
 447  
 448  
 449  
 450  
 451  
 452  
 453  
 454  
 455  
 456  
 457  
 458  
 459  
 460  
 461  
 462  
 463  
 464  
 465  
 466  
 467  
 468  
 469  
 470  
 471  
 472  
 473  
 474  
 475  
 476  
 477  
 478  
 479  
 480  
 481  
 482  
 483  
 484  
 485  
 486  
 487  
 488  
 489  
 490  
 491  
 492  
 493  
 494  
 495  
 496  
 497  
 498  
 499  
 500  
 501  
 502  
 503  
 504  
 505  
 506  
 507  
 508  
 509  
 510  
 511  
 512  
 513  
 514  
 515  
 516  
 517  
 518  
 519  
 520  
 521  
 522  
 523  
 524  
 525  
 526  
 527  
 528  
 529  
 530  
 531  
 532

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

فان الاصل في السبع  
عالمها واحد  
سبعة عشر  
يعطى في كل  
لحمها تسعة  
الاشهر

منها ما هو من المذاهب والسنن  
والله اعلم بالصواب

في المجازية وبعد الجمع **والحكم** ان كان سعلق من شي آخر فالشي السعلق  
ان كان داخل في الآخر فهو ركن وان لم يكن داخل فيه وكان موثرا  
في ايجاب الحكم ابتداء وجوده ظاهريا فهو العلة وان لم يكن موثرا فيها  
وكان طريقا للوصول الى الحكم من غير ان يضاف اليه وجود ابتداء ولا  
وجوده لكن محلل للسبب والحكم علة غير مضافة الى السبب فهو  
السبب للجمع وان محلل سها سبب مضافة الى السبب صار السبب  
حكم **العلة** كمنعها يقوم به الشيء كالاقرار والتصدق للامان **واما علة**  
**واما علة** اسما ومعنى وكلما كالباع المطلق للحكم واماعله اسما فقط  
كالعلق بالشرط واماعله اسما ومعنى لا يحكم كالباع الوقوف للفضو  
واماعله معنى وكلما كالحمل الاضطر من العلة كالقراءة والذكر للعنق فاذا  
ناخر الكبريت العنق بضم يصح فيه الكفارة عند الشراء كما عند الاعراف  
وان ناخر القراءة بشت العنق بها واماعلة اسما وكلما كالسر والرض  
علة للرضعة اسما وكلما لا معنى **واما السبب** فكما مر تفصيلا **واما الشرط**  
فهو اما شرط محض حقيقي كالشهادة للسكاح او جعلى وهو كماله الشرط  
او دلالتها وامان شرط في معنى العلة وهو كل شرط لم يوارده عليه صراحة لافاضة

کانت لطیف فی ان و طلت الدار فانت طالع

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

مثل السبع  
 وأستباح لكل  
 والعقل القصاص  
 وأنا قاتل طائر الزمان  
 مؤثر لكم في الحسد  
 هو الخطاب الزايد  
 والعقل الزايد  
 مع ما تله  
 يخاف  
 الحكمة الزايد  
 فية ولا يترن  
 اصاف الحكم الزايد  
 ومعنى  
 كونا غلة  
 على الزايد  
 كونا غلة  
 فانه تراخي الملك  
 صا الى احادة  
 الملك السبع  
 منه  
 فان الزايد



هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه

الحكم فمضاف اليه وان لم يكن له تأثير في المعنى واما شرط في حكم السبب فهو شرط  
 اعترض عليه فاعل فاعل تحت رغبته من سبب اليه واما شرط اسمي لاجل ما هو اول  
 شرط كل حكم يتعلق بهما وما العلامة فقد ذكرنا في مظهر الاحصان للرحم فاذا  
 كان الاحصان علامة لا شرط العلية الرضا في الرحم في معنى العلة نشأت  
 الرجال والنساء مع ان الرضا لا يثبت بشهادتهن معهن والحكموم لا رتبة  
 انواع **الاول** ما ليس الا وجود حسي وهو متعلق حكم شرعي وسبب حكم  
 شرعي كالزنا والسكر ما ليس له وجود حسي وهو متعلق حكم شرعي لكنه ليس سببا  
 كالاكل والشراب ما له وجود شرعي وهو متعلق حكم شرعي وليس سببا حكم شرعي  
 كالصلوة **ثم الحكموم** اما حقوق الله تعالى فله او حقوق العباد فله  
 او ما اصنع من الحفان وحوائه غالب او حق العبد غالب اما حقوق الله  
 فثمانية عبادات فله كالايان وفروعه والافوار اصل الايمان اتفاقا  
 حتى صح ايمان الكره في حق الدنيا ولا يصح رده والاعمال زوار على الايمان  
 وعبادة فيها معنى المونة كصدقة الفطر فلم يشترط لها كمال الا بهله و  
 مونة فيها عقوبة كالتراج ومونة فيها عبادة كالعشر وحق قائم بنفسه  
 غير واجب في ذاته احد حكم العنانم والعبادان وعقوبات كاملة

ما له وجود شرعي وهو متعلق  
 حكم شرعي وسبب حكم شرعي  
 شرعي كالبسيع والرابع  
 ان الحكموم ما له وجود شرعي وهو متعلق حكم شرعي

كامة كالحدود وعقوبات فاصرة وتسمى باحره كومان الكرات بالعقل  
 وحقوق دائرة من العبادات والعقوبات كالكفارة واما حقوق العباد  
 ماكثر من ان يحصى فخصان الدية ودية التلف وعذرها  
 ولابد من اهل بيته للعلم ولا يثبت الا بالعقل الحاصل بالبدن والعقل  
 عند المعتر من العقل الموجبة لما تحسنه الحرمة لما سمع على القطع  
 والمطاب من نفس العقل عند من فالصبي العاقل وشاهد الجبل  
 مكلفان بالايمان ولعذر ان لم يعتقد الكفر ولا ايمان وعنده الا انكر  
 لا يعذر ان لم يعذر ان علمه بعد كفره شاهد الجبل فيضيق فانه ولا ايمان  
 الصبي وهو مدسب الشافعي ومد بيننا التوسط بين ما فالصبي العاقل  
 لا يكلف بالايمان ان يكن يصح منه الا ايمان لاصل العقل والمراد به ان غفلت  
 عن اعتقاد الكفر والايمان لم تجعل برتبة ولم تن من زوجها وتاس  
 ان كبرت وكذا اثنين منه لو بلغت عمر معتدلا بالايمان ولا يكفر ومن لم  
 يبلغ الدعوة غير مكلف بحود العقل وان ضلت عن الاعتقاد لم قبل  
 مضر نمان التوبة ودرك العواقب يكون معذور او بعد ذلك لم يكن  
 معذورا ولا يصح فانه ولو قبل مدة التوبة ضمان اهل بيته



واهلية اداء فاما اهلية الوجوب فبنا على مقام الدقة فان الالهي  
 يولد له دقة صالحة للوجوب له وعليه باجماع الفقهاء بناء على العهد  
 الماضي وقبل الانفصال بهو جزمه فام يمكن له دقة مطلقة حتى يصلح لمحب  
 الحق ولم يحب عليه فاذا اول لصير دقة مطلقة للوجوب له وعليه ولكن  
 الوجوب غير مقصود بفنائه بل المقصود منه حكم وهو الاداء على اختيار  
 محاز ان لا يثبت في صحة لعدم حكم الوجوب وعرضه فكل ما يمكن اداؤه  
 يجب عليه وما لا يمكن فلا يجب كما لا يثبت لعدم كماله كبيع الخمر والشراب  
 البهائم فما كان من حقوق العباد عرضا وعرضا يجب على الصلي وكذا  
 يجب ما كان شبه الونه كنفقة العريب او الاطراف كنفقة الروقة  
 ولا يجب عليه ما كان صله شبه الاجرة فلا يحمل الصلي لونه وان كان  
 عاقلا ولا يجب عليه العقوبة كالتعصا ولا يجب عليه الامم كومان  
 الميراث ولا يجب عليه من حقوق الله تعالى ما كان عبادة لونية وكذا  
 العبادات المالية لا يجب عليه ولا يجب العقوبة عليه من حقوق الله تعالى  
 كالحدود ولا عبادة فيه موه كصدقة الفطر عند محمد ويجب عند ما  
 وكل عليه الونه المحض كالغزو والخراج ولم يحب الصلوة على الخائض

لمح العضاء المخرج فيها ووجب الصوم لعدم فيه والحنون المتد  
 يوجب المخرج فيها والافعال المتد في الصلوة لا الصوم ولم يحب  
 على الكافر شي من شرائع النبي الطائفة ولم يزمه الايمان ولم يحب  
 الايمان على الصبي قبل ان يعقل واذا عقل لم يحب اصل الايمان عليه  
 دون اداؤه فاما فاصرة تثبت لقدره فاصرة ثابتة  
 بالعقل الناقص وهو عقل الصبي والمعدوم واما كماله تثبت لقدره  
 كماله ثابتة بالعقل الكامل وهو عقل البالغ العاقل العقول المحقوق  
 الله تعالى كالايمان والعبادة البدنية يصح من الصبي من غير لزوم عليه  
 واوله وصقوق العباد التي من ضرر محض كالهبة والصدقة لا يصح  
 منه وان اذن وليه وصقوق العباد التي تزد دمن النفع والضرر  
 كالبيع والشراء يصح منه ما دونه اليه والعوارض المعترضة على الاهلية  
 سمانه ومكتسبة فللمساواة الفذ الاختيارية المحزون هو افضال  
 العقل بحيث يمنع حرمان الافعال والاقول على ناه العقل الا نادرا  
 وهو لو حب المخرج من قوله ولا ينفذ ما طارة الولي دون الافعال  
 ويقتطع المحرود والكفارات والعبادات والشرائخ المحضه واذا

وصقوق العباد التي من نفع محض كنفقة  
 الزوج والصدقة بغير ضرر اذن وليه



المحزون في حق الصوم بان يستوعب الشراء وفي الصلوة بان يرتد على  
 ولده وفي حق الزكوة بان يسرع الحول عند محمد وعند ابي يوسف اكثر لا يترك  
 الاداء استحسانا وينفد الوجوب ايضا وما كان صناعا لا يحتمل غيره  
 كما لا يمان بانه تمام مشروع في حق بطرق التبعية كالصبي وما كان قبيحا  
 لا يحتمل العفو كالزنا ثابت بطرق التبعية وسقط من الصغير  
 في اول احواله ما سقط عن المحزون ولم يصح امانه ولا تملكه لوجه واما  
 اذا عقل الصغير وظهر فيه شيء من اثاره يسقط منه ما يحتمل السقوط  
 عن البالغ من حقوقه ولا يسقط ما لا يجتمع مثل فرضية الايمان والسمع  
 ومن غيره لانه انما يشترط ما هو نفع محض وليس منه كل علة يحتمل العفو  
 فلا يعي رده ولا حقوق العباد سواء توصف بخلاف العقل  
 كمنه بعض كلام العقل وبعض كلام الخائف وكذا سائر امور  
 وهو بعد البلوغ مثل الصبي مع العقل في كل الاحكام مما يمنع صحة  
 القول والفعل بسقط عنه العباد او العفو كالصبي عند عامة  
 المتأخرين ونسب الولاية على المصروع لغيره كالصبي ولا يثبت له ولاية  
 على غيره كالصبي به عسارة عن غفلة الانسان العاقل

العاقل عن بعض ما كان يعلمها مع علم البعض بكون افعاله وهو لا  
 ينافي في نفس الوجوب ولا وجوب الاداء في حقوق الله تعالى لكنه اذا كان  
 غائبا في حق من حقوقه تعالى مثل النسيان في الصوم وفي نسبية الزكاة  
 يجعل من استبسا العفو في حقه تعالى خلاف حقوق العباد فانه يحضن  
 ما انتفع من مال انسان بهو عن الاداء انما والحق الا ارادة  
 وهو لو ثبت خذ الخطا لاداء الوجوب لا يصلح الاداء لعدم امانه  
 لعدم امتداده وسقط عبادته اصلا في العتاق والطلاق والام  
 والردة لعدم الاختيار وسقط القول المدرك والمجركة  
 حركة اراديه بسبب مرض عرض الدماغ او القلب وهو نوع مرض عرض  
 الدماغ او القلب لا يصح منه النزع ولا يصح من المحزون وهو حركته في  
 الاحوال كلها والنوم ليس بحدث الا مصطحفا او مستكنا او مستندا  
 وسقط العباد او منع السائر والنوم لا يمنع وسقط امتداده  
 الصلوة ادا وقضا استحسانا بان يرتد على يوم وليلة في حق الصلوة  
 عند محمد وعند محمد لوفول وقت السادسة بهو ضعف حكمي سها  
 الشخص لعمول مكره الغير مستكنا كما تمك الصبي وسائر المسافات



وهو شرع في اصل وصحة جزاء عن الكفر وهو لا يحمل التحريم وكل العنق  
لا يحتمل فكذا الاعتناق عند ما هو نيا في ملكية المال لا ملكية غيره  
كالنكاح والدم والحموة وهو نيا في كمال الامل الخالي في اهلية  
الكمال البشرية كالزمنة والحل والولاء مما لا يعد مان اهلية  
الوجوب والاداء لكن الطهارة عن ما شرط لحوار اداء الصوم و  
الصلوة فيغفوت الاداءها ويسقط اصل الصلوة للحرج لا الصوم  
صحيح هو لانس وهو لانس في اهلية الحكم سواء كان من حقوق  
الله تعالى كالصلوة والركوة او من حقوق العباد كالنكاح ولغة الاداء  
والاولاد والعبيد ولا اهلية العباد حتى يصح ما يتعلق بها  
الموت هو نحو خالص يسقط به ما هو من مال المكلف لغت غرضه  
وهو الاداء عن اختياره و ما شرع عليه كاجرة غيره ان كان حقا متعلقا  
بالعين لم يفسد العاقبة وان كان حقا متعلقا بالزمنة وكان وجوده  
لا يلحق الصلوة لم ينفذ الزمنة حتى ينضم اليها مال و ما شرع له بناء  
على حاجته لم ينفذ ما نقص حاجته وله حكم الاصابة في احكام الآخرة  
لعل ما يجب له على الغير وما يجب للغير عليه من الحقوق وما لمعاه من آ

لأب الطاعة ومن عقاب للعصية فغيبه روضه دار اوصفه تار  
فانما صومنه لانه حبيبة ما يلحق بحكم كرمه المكسبة في  
اما مرتب او من غيره اما الاول فمنها الجهل وهو اما جهل لا يصلح  
عذرا في الآخرة ولا شتمه كمال الكافر لانه مكاررة بعد ما وضع الدليل  
فاعتقاده في حكم لا يحمل التبدل كعبادة الصنم مثلا بطيلا بشبهة و  
وفي حكم حنيفة دافع للتعرض له فقط عند الشافعي وعند ابي حنيفة  
دافع للتعرض وللدليل الشرع في احكام الدنيا فيدفع اعتقاده  
الدليل الموجب للحرمة كالحطاب لم يتنا ولمهم في احكام الدنيا واما  
جهل لا يصلح عذرا في الآخرة كالكفر كنهه وانه لانه ما ولى للتو ان كمال  
صاحب الهوى في صفاته تعالى واحكام الآخرة و جهل الباعث تاويل  
فاسد ولما كانا سلبين لزمنا الزمان ما قبول الحق بالدليل فلم يعمل  
بنا وبه العكس كونه مخالفا للدليل الواضح وبنزله جميع احكام  
الشرع و جهل من خالف اجتهاده اكتب با والسنة المشهورة  
او الاجماع ولو قضى القاضي بذكر لا ينفذ قضاؤه واما جهل بصحة  
كالجهل في موضع الاحتجاج الصحيح او موضع الشبهة واما جهل يصلح



عذرا وهو جاهل من اسلم في دار الحرب فانه يكون عذرا في الشرايع  
وهو اما بطريق مباح كشرب الدواء مثل الافيون  
والبنج وشرب الكحل والتمر وشرب المضطر اما وهو كالاغوا منع جميع  
التصرفات حتى الطلاق والعناق واما بطريق مخطور كالسكر من شرب  
عوم او مثله وهو لا ينافي الخطاب ولا يبطل الابهلة اصلها فيمنع  
كل الاحكام ويصح كل عسارته وينفذ تصرفاته كلها قولنا وفعلنا عندنا  
الا اردة استحسانا والاقرار بالجدود والخالصة وحدها كراحتلاط  
الكلام وزاد الوصف ان لا يعرف الارض من السماء لو حوب الحد  
فقط هو ان لا يراد باللفظ معناه الحقيقي ولا المجازي  
وهو ضد الجد وهو ان يراد به احد ما وشرطه ان شرطه باللسان قبل  
العقد ذكر الزل ولا ينفرد لانه وهو لا ينافي الابهلة والرضاء  
بالمباشرة بل ينافي الزل اختيار الحكم والرضاء نذره شرط الخيار في البيع  
ولهذا يكون بالردة لا زلا فيؤثر فيما يحتمل النقيض كالبيع والابادة  
ولا يؤثر فيما المال فيه مقصود عند ما حال فيلزم التصرف وكس  
المال السمي في الوجود وعند اليمين هو مؤثر فيه وهو سطل الاقرار بما

بما يحتمل النسخ وبما لا يحتمل وتسلم النفقة بعد الطلب والبراء العزم  
حتى سعي الدفن على حاله ويحكم على اسلام من ينزل بكلمة الاسلام لمن  
اسلم مكرها لوجود اصره كمينه هو عبارة عن خفة تعذر  
الانسان فتحملة على العمل بخلاف موجب العقل والشرع مع قيام  
العقل صعب والمراد هنا بتبذير المال والافادة على خلاف مقتضى  
العقل والشرع وهو لا ينافي الابهلة ولا شيا من احكام الشرع  
ولا يمنع سقوط التكليف عن السفيه كالحال ولا يوجب الجوع على الحمل  
الفسخ ولا يبطله الزل كالنكاح والعناق وعما تحتمل ويبطل  
الزل كالباع والابادة عند اليمين وعند ما يجوز الجوع على السفيه  
عما يحتمل الفسخ وهو ما يبطله الزل دون ما لا يبطله والاحكام  
منعقد على منع ماله في اول البلوغ الخطا هو ان يفعل  
فعلا من غير ان يقصده قصد اما كما اذا اراد صيدا فاصاب  
انسانا وهو يصلي عند السقوط حتى انه تعا اذا حصل عن اجتهاد  
لا حق العباد ويصلح محمدا ما هو صلة لم يعاين مالا وحس بالعقل  
كالدية ويصلح شهرة في العقود المنذرة فلا ينافي الخاطي ولا يوافق حد



بالحد ولا بالقصاص لكنه لا يسكن عن ضرب بعضه بذكر الاحتياط  
فيصلح سببا لجزاء القاضيه بالكفارة وصح إطلاق النكاح عند ما  
لا عند الشافعي ويجب ان يعتقد بعبه لوجود اصل الاحتياط وبغف  
لفوات الرض كسبح الكره السفر ولو لزوج على قصد السر الى  
الموضع بينه وبين ذلك الموضع ميرة ثلثة ايام بعد الاطلاق  
الاقدام وهو لا ينافي الا بهلة يوم ولا شب من الاحكام لكنه جعل  
في الشرع من اسباب التحنن بغير لانه من اسباب المنفعة لا الحارة  
حتى اثر في رحمة قصه فرضه الرباعي تحت لم سبق الاحمال مشروعا عندنا  
وعند الشافعي محض ان يصل فرضه الرباعي ركعتين ان شاء واثر  
في رخصة الصوم ان شاء ولا لجل الفطر لما فرضه في صوم رمضان  
وحل لم يرض شرعا فيه ولا بد منه الكفارة لو افطر بعدة عندنا وتكرره عند  
الشافعي ولا لجل الافطار للمقيم اذا سافر وحل اذا مرض ولا لجل  
الكفارة ولم تسقط الكفارة اذا افطر ثم سافر ويصح نيته الاقامه مثل  
مدة السفر ولو في غير موضع الاقامة لا بعد مدة الا في موضعها ويجب  
سفر المصيبة رحمة السفر عندنا فلا توافق ولا لجل السكر الحرام

الحرام رخص زوال الفعل من العوارض المكتسبة التي هو  
من غيرة فالاكراه وهو نوعان كامل بغف الاحتياط وعدم الرضا  
ويوجب الاجابة والاضطرار نحو التهديد بما يخاف على نفسه او ماله  
من اعضاء وقاصر لعدم الرضا ولا يوجب الاجابة ولا يغفر الا بغير  
مان اكراه على الشئ المحس او قيد او ضرب وهو نوعان لا ينافي ايهلته  
الوجوب ولا ايهلته الاداء ولا يوجب سقوط الخطا عن الكره ولا  
سقوط الاحتياط ولا يثبت الرخص في القتل والوج وزنا الرضا المرأة  
بعد الكره ولو ملحسا ولا يثبت الخط مع الكمال في الميعة والخمر والمخدرات  
ولا يسقط حرمتها بانقاص منه لكن يسقط حد الخمر استحياء والكامل  
يرخص الكلف اجرا كالكسرك وافاء الصلوة والصوم والاعمال  
سائر الغير فان صبر ولم يفعل ما امر به فهو اولى فيها والخيانة على الاصل لم  
وتكسب المرأة من الرضا ولا يصلح الاكراه لا يطال شي من الاقوال  
والافعال فيثبت موجبها فالاقوال التي لا تنسخ ولا يتوقف على  
الاختيار كالطلاق والعناق تنفذ بالاكراه كما تنفذ مع الرضا  
والاقوال التي تنسخ وتوقف على الرضا كالبيع والامارة تغف



والملح وعنده عدم الرضا وكذا الآثار كملها لا يصح لصاحبه  
الدليل على عدم المخبره في الكتاب وهو القرآن الذي  
على الرسول ثم الكتاب في المصاحف المنقول عنه نقلا متواترا  
وهو النظم والعنى جميعا في قول عامة الفقهاء وهو الصحيح من مذهب  
الى صنف الا انه لم يحل النظم كمالا لما في حوز الصاوة خاصة لاعتبار  
العنى فقط فالعند الحكم من الفاظ الكتاب خبر ان اصل الصدق والكذب  
نظرا الى مجرد متروكه الوصف من ثبوت شئ او سلب عنه او ان  
ان لم يحل الحكموم في خبرنا راع ان كان الحكم شرعى من عند الله  
مجازا عن الالفاظ بلاضاف وان لم يكن كذلك فوجه افادته للحكم الشرعى  
ان يحل الالفاظ مجازا عن الامر والنهى مجازا عن النهى وسفند الحكم شرعى  
بالبلغ وجه واكده فالعند من اقسامه منها هو الامر والنهى اذ  
بهما ثبت اكثر الاحكام فالامر قول الغافل مستقلا فاعل وجوب النهى  
قول الغافل مستقلا لا فعل واللفظ الامر حمده في القول المخصوص  
اتفاقا ويطلق على الفعل في اكثر على انه محار ومصل مشترك بينهما لفظا  
وقيل متواترا ونهيا واذا كان حمده في الفعل ايضا فإدراك على كونه

كونه لليجاب يدل على الجاب فعلة عام لانه امر ومحل امر لا يجاب فعلة  
عام لليجاب اذ كان بيانا لمحل الكتاب احاطا فيجب اتباعه واما  
ان كان فعلة المنقول طبع او خاصا به لو لم هو اخلا يجب اتباعه  
وامعا وان كان عند ذلك فاختار انه لا يجب اتباعه وموجب صيغة  
الامر نحو افعل الوجوب فقط عند الجمهور لا بدليل عدمه والامر قبل  
الخط وبعده سواء عند جمهور الاصوليين ومصل للمذهب بعد الوجوب  
قبلة وقيل موجب صفة الامر الالفاظ وصفته محدودة عن قرينة المرة  
والتكرار وان كانت موقته لوقت او معلقة بشرط او مخصوصة  
بوصف او محدودة عن جميع ذلك للحمل العموم في افراد الفعل والتكرار  
في الزمان بانواع افراد متماثلة في اوقات متعددة بل المخصوص  
والمرة عند عامة علمائنا وبعض المحققين من اصحاب الشافعي والي  
الحسين وغيره من المعتزلة وعند بعض علمائنا وبعض اصحاب الشافعي  
لا يوصى التكرار الا ان العلق بشرط او وصف سكر سكره لا يطلو  
الامر وعند الشافعي لا يوجب شيئا من العموم والتكرار ولكن يحتملها  
وعند البعض يوصى بالادلس لعدمها واختار امام الحرمين انه لا



على شئ من التكرار والمرة ولوقت البعض يعني لا يذري ان يقال  
ان الامر للتكرار قال بانه للفور ومن قال بحصول البراءة بالمرة سواء  
كان مخصوصها ام لا منهم من قال انه للفور وقال القاضي بحسب الفور او  
الغرم على الامتنال وتوقف تمام الجواب في ان مدلوله الفور ام لا والشئ  
انه لطلب جميع الفعل والتعجيل والتداعي خارج عنه واما ما حصل كان يجوز يا  
والصحيح من مذهب علمائنا انه للتداعي بمعنى عدم التقيد بالحال لا التقيد  
ما استعمله وذهب عنه اصحابنا واصحابنا الشافعي الى ان الامر بالشئ نهى  
عن ضده واحد او متعدد او فليس نهى عن واحد غير معين من العدد ومثل  
بهذا في امر الجباب لا امر الذب وقيل امر الذب نهى عن ضده نهى نذب  
عن الشئ امر بضده ان واحد باتفاقهم وان متعدد فعند بعض اصحابنا  
يكون امر بالاضداد وعند عامة اصحابنا يكون امر بواحد من المتعدد  
بالشئ ان فوت ضده كل شئ المقصود بالامر يكون فعل الضد اما  
وان لم يفوت يكون مكروها على شئ ان فوت عدم ضده المقصود نهى  
مفعول الضد يكون واجبا وان لم يكن مفعولا يكون فعلا سنة مؤكدة واختيار  
التأخير من هو الامر بالشئ بمعنى كراهية ضده لا لوصفه ولا لبلوغ عليه الامور

نوعان موقت متعلق بوقت محدود ومطلق لا يتعلق بوقت  
كذلك عن الوقت على التداعي لا الاداء على الفور في الصحيح  
من مذهب اكثر اصحابنا واكثر اصحابنا الشافعي وذهب بعض اصحابنا و  
بعض اصحابنا الشافعي الى انه على الفور بالوقت انواع نوع جعل  
الوقت ظرفا للمؤدى وشرطا للاداء وسببا للوجوب وهو وقت الصلوة  
والاصل في هذا النوع ان لا يكون السبب كل الوقت بل وجب ان يكون  
بعض الوقت وهو المؤدى الذي يصلح بالاداء فان اتصل الاداء بالجزء  
الاول كان مؤسبا والاستقلال بالتا واثنان الى آخر الوقت المضي  
عند زمره والى آخره من اجزاء الوقت مفعول سببية فيه معتد طار  
عند ذكر المؤدى في الاسلام والبلوغ والفعل والحنون والسفر والاقامة  
ويقتدر صفة من صحتها وفاداه واما ان طلى الوقت عن الاداء يكون  
السبب لوجوب القضاء وكل الوقت فيجب كاملا فلا يتبادر نقصان  
صل الوقت معادرا وسببا للوجوب وشرطا للاداء وهو وقت  
الصوم ومن حكم هذا النوع ان لا يشترع فيه غيره فاذا نوى المسافر  
واصدا آخر في رمضان تقع عنه عندهما وعند غيره عن ذكر الواجب وكذا

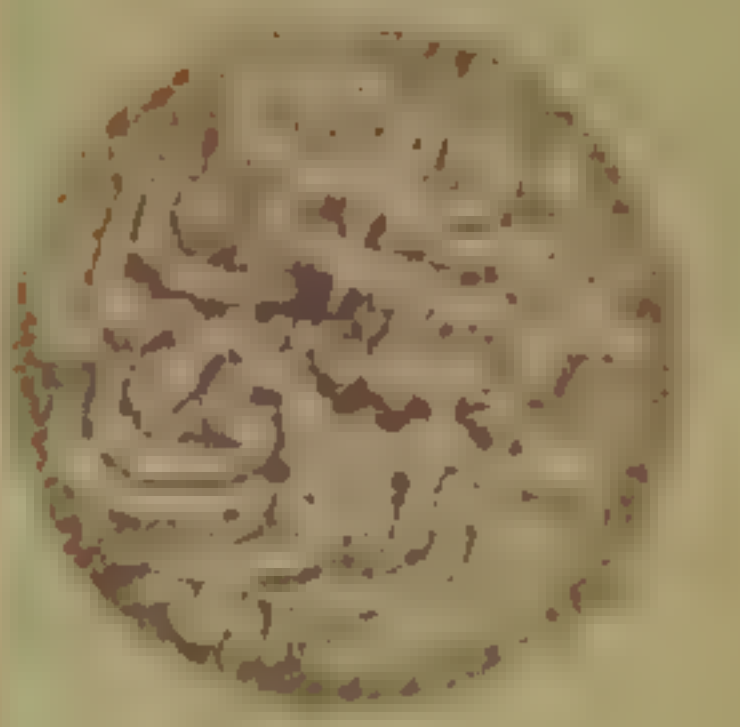


اذا نوى النفل فله تقع عن رمضان في ظاهر الرواية وتقع عنه في الاصح  
عند الطلاق النية واذا نوى الريض واصدا فرقع عن رمضان في الصحيح  
عندنا وكذا اذا طلق النية او نوى النفل وكذا اذا سلك الصحيح المعتم في  
نهار رمضان ولم يحضره النية عند زمر وكذا اذا نوى نفل او واجبا  
آخر تقع عن رمضان عندنا وعند الشافعي لا بد من نية النفل في وقت  
حكم سد النوى ان الصوم مقدر بكل اليوم وان الصوم المنذور في وقت  
معين يصح بالنية المطلقة ونية الفعل كمن ان صام عن واجب لم يقع على  
نوى اذا نوى من الليل وان نوى من النهار وقع عنه المنذور موقت  
بوقت مشكل وهو الخ فانه يشبه النفل لعدم استيفاء افعاله او قاته  
كالصلوة ويشبه العارلانه لا يصح في عام واحد الا حجة واحدة كانهما  
للصوم وهو وظيفة العمر في بعد العام الاول اما لاتفاق كمن  
عندنا في يوسف بحسب مقتضاها ثم بالتأخير عن العام الاول وعن محمد  
لا اثم لمن سفل حتى حضر عنه الا ان لغت معنى النفل في العام الاول منوعا  
عندنا لا عند الشافعي والنية المطلقة تكفي في الاستدراك اتفاقا وتقع  
عنده بنية للنفل في الاسلام عندنا كان الوقت له معيار الاكسبا

سببا وظهر ان الوقت لما لم يكن معين لها كان الصوم من عوارض الوقت  
محب النية من الليل مالا من نوعان اداء هو تسليم على  
الواجب الثابت في الذمة بالسبب الموجب له الى السحق وقضا  
هو استقاط الواجب الثابت في الذمة تسليم مثله من عند المكلف  
وهو حقه ويستعمل كل منهما في معنى الآخر كما اذا سأل الخدي  
عند البعض وعند عامة مشايخنا يجب القضاء بالسبب للوجوب  
للاداء من الامر والطلاق في المتضا، كمثل معقول واما القضاء  
كمثل غير معقول فلا يمكن اجابته الا بنص جديد اتفاقا  
ايكامل هو ان يودي بالوصف الذي شرع مثل اداء الصلوة بالعمامة  
من اولها الى آخرها او قاصد وهو خلاف مثل اداء الصلوة كلها  
في الوقت منفردا او بعضها الاول كالمسوق فانه اداء فيه قصور  
وان ادى بعضها الآخر منفردا كالمسوق فهو اداء شبه بالقضاء  
فاما كمثل معقول كالصلوة للصلوة واما كمثل غير معقول  
كالغدة للصوم في حق الشيخ الغالي وثواب النفقة للرجل شبه بنص  
ولا يعمل المماثلة من الصوم والغدة ولا من الحج والنفقة وكل



مالا يعقل له مثل قرنة لا تقضي الا بنصف كالوقوف معرفة ورش الحجار  
بشيء الادا كما اذا انى بالتكبيرات الزوائد لصلوة العبد  
في الركوع من ادرك الامام من غير ان يرفع يديه وان فات موضعه و  
وليس له قضاء وقال ابو يوسف لا ما في كمال ما في الامام بها فيه  
اذا نسيها وهذه الاقسام المذكورة في حقوق الله تعالى تحقق حقوق  
العباد ايضا فالاداء الكامل جملة من اداء الصلوة بالجماعة  
كتسليم عمن العبد المقصوب والمبيع على الوصف الذي ورد عليه  
القضب والعقد والاداء الكامل بحسب اعتبار الشارع كتسليم يدي  
الصرف والمسلمة لحمل الشارع المودع عمن الواجب في الزمة  
لا مشاء الاستبدال من تمام القرض لم يمتد بالنقل وكذلك الحكم في سائر  
الديون لانها تقضى بمثلها والاداء القاصر كعدم المقصود مشغولا  
مالم ين او بالحناية او بالمرض او طاملا وتسليم المبيع موصوفا باصدي  
هذه الصفا والاداء الذي يشبه القضا كما اذا اهدى عبد الغد ثم  
اشتراه كان تسليمه اداء فحجب المرأة على القول ولا يكتفى الزوج ان ينفذ  
ايادى ولا يثبت الحكم للمرأة قبل التسليم او قضاء القاضى وتسليم الزوج



المزوج والقضاء بمثل معقول كضمان القضب اما ما كان كالمثل  
صورة ومعنى كما في المثلثة او قاصد وهو المثل معى لقمة في ذوات  
القيم اذا انقطع المثل او لا مثله فلا يحل القاصر الا عند العجز عن التام  
منح قبه يوم القضب عند ابو يوسف والناقطاع عند محمد والحضونة  
عند ابو حنيفة والقضاء بمثل غير معقول كضمان النفس والاطراف  
مالا المتقوم في حالة الخطأ ولا يجب الا عند اتصال المثل المعقول  
صورة ومعنى وهو القضا صالة العبد وقال الشافعي تجزئولي  
الحناية من القضا ص واحدا للدين وكما لا يعصى باليسر مثل معقول  
في حقوق الله تعالى الا انصل لا تقضي ايضا في حقوق العباد الا به ولا يحل  
منافع المقصوب والقضاء والشبيه بالاداء كالقيمة من اذ اهر  
عبد اخير عمن فانها قضا حقه كمن لما كان الاصل محمولا من  
حيث الوصف ثبت الجوعن ادا الاصل وهو تسليم العبد ووصف القيمة  
مكافئها اصل الفرق بين وصوب الاداء وصوب القضا هو جعل  
الشارع القدرة الممكنة شرطا لوجوب الاداء دون وصوب القضا  
والشرط لعدم القدرة لاحتمالها ادلى بسوق الاداء لان الاستطاعة



مع الفعل والتكلف قبله **ما لا يجب الا القدرة ميرة للاد**  
وهو زيادة على القدرة المكنة لدرجته فلما وقف الوجوب على البيرة  
دون المكنة صار كان الواجب تغر من العسر لا اليسر واسطفاها  
في شرط دوام الميرة لبقاء الواجب بها لان الحق متى وجب بصفة  
لا يتغير واجبا بدونها حتى سقط الركوة لملك النصاب والعشر لملك  
والمواحي باستيفاء الآفة الزرع لتعلق كل منهما بقدرة ميرة خلافا  
لشأنه ولم يعد وجوب الركوة حصول مال آخر بعد سقوطه لملك  
النصاب وعادة وجوب الكفارة لتعلق وجوب الركوة بمال عام  
ووجوب الكفارة بمال عام عمن <sup>في</sup> <sup>الشرط</sup> فيه القدرة المكنة  
من السفر المعتاد لمراد وادوا اليسر لا يقع له لخدم ومراكب والحوار  
وليس شرط مال لاجماع وكذا كس لم يكن دوامها شرط لدوام الواجب  
للامور به من الحسن لان الشارع حكيم لا يامر بالتفريط بالحكم بالشرع  
عند النزاع دون العقل بان الحكم بحسن فعل او تقصير في حكم الله تعالى على كونه  
متعلق بالدمع عاصلا والتواخيلا وكونه متعلق بالدمع عاصلا والعقار اصلا  
لان العقل لا يحكم في شيء اصلا لا الحسن القبيح بمعنى موافقة الفرض ومخالفة

الحاج

مخالفة ويعبر عنها بما بالمصلحة والمفسدة ومعنى صفة الكمال والنقص  
لان نزاع في كونه ما مدركين بالعقل بدون الشرع وانما النزاع  
في وجوب المعنى الاول فعند الاشاعة لا يثبت بالعقل بل بالشرع  
فقط فالحسن عندهم ما امره امر او نذبه والقبيح ما نهى عنه نهيا  
تحريم او كراهية ملحا حسن ولا تبيح للدفعان قبل ورود الشرع ولو  
حسن الشارع ما قبحه او قبح ما حسنه لم يكن ممنعا وانقلب الامر  
فصار القبيح حسنا والحسن قبيحا وعند المقدرة والكرامة والبرائة  
حسن الاشياء وقبحها عائد الى امرها حصل في العقل قبل الشرع اما لكونها  
واما الصفة لازمة واما لوجوده واعتبارها على اختلاف مذاهبهم  
بمقتضى عدم الشرع وليس ان يعكس القضية من عند نفسه وذكر الامر  
قد يدرك بالضرورة كحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار  
وقد يدرك بالنظر كحسن الصدق الضار والكذب النافع وقد لا يدرك  
بالعقل اصلا كحسن اذا ورد الشرع علم ان فيه جهة تحسن كما في صلوات  
أضواء من مضان او جهة تقبيح كما في اول يوم من شوال والحسن  
عندهم ما يحل على فعله شرعا او عقلا والقبيح ما نذر على فعله فالواجب



والمندوب حسن واللوازم والكروه فيجوز ما ذهب اليه بعض  
اصحابنا والمعتزلة من احسن بعض افعال العباد وتجهها يكون  
لذات الفعل او لصفة له ولو كان عقلها موافق شرعا لاصح  
ثم عند المعتزلة العقل حاكم بالحسن والقيح موجب للعلم وعندنا الحكم بها  
هو الله تعالى والعقل آلة للعلم بها مخلق الله تعالى العلم بغير نظر العقل  
نظر اصحابنا اما حسن بمعنى في نفسه واما حسن بمعنى في غيره  
الاول اما ان لا يقبل سقوط التكليف كالتصدق او اما ان يقبل  
كالاقرار والتصدق هو الاصل في الايمان والاقرار ملحق بالدلالة  
عليه بخلاف عمل الاركان فمن صدق بغيره وترك الاقرار من غير عذر  
لم يكن مؤثما في احكام الدنيا اعتبار الجنة ركيبته في حال الاضمار  
وان صدق ولو بصادق وقتا بغيره يكون مؤثما لجهة تعينه  
في حال الاضطرار وكالصلوة سقط بالعدو واما ان يكون شيئا  
للحسن بمعنى في غيره كالكسوة والصوم والحج شبه ان يكون حسنها  
ما لا يربو بهود دفع حاة الفقر وقهر النفس ورعاية البيت والسا  
لما ان يكون الغير منفصلا عن هذا الماورد كالمعنى الى الحق فانه حسن

لاداء الحق وليس قربة مقصودة لسقوط سقوطها او قالوا بهذا  
الماورد كالجها دلا على كماله الله حتى ان اسم الكفار لا شرع فيها  
المطلق اذا اطلق على ما يدل على الحسن بمعنى في نفسه وغيره  
يتناول ما لا يقبل سقوط التكليف من الحسن بمعنى في نفسه وليس  
عنه الى ما يدل الدليل عليه وذكر شمس الامة ان الكفار مخاطبون  
بالايمان والعبادة والمعاملات وبالعبادة التي هي الموادة في الآخرة  
اتفاقا وفي حق وجوب الاداء في الدنيا ايضا عند المراقبين منه  
لا عند مشايخ ديارنا وقالوا في الكفار مخاطبون بالشرايع  
بخلاف الامر في ان كمال الكسوة والنور هو بعد الاحكام للخط  
ما لا يجاع المنعول عن الاستدلال بحق عليه وان كان تقدم الاحكام  
عونه واداه على انه للامانة وتوقف الامام وانتقام الهوى صفة  
القيح كانتقام الامر صفة الحسن فمنه ما تيمم لعينه وضعا كالكو  
والعبث ومنه ما الحق به بواسطة عدم الاهلية والمحلية شرعا كصلوة  
المحدث وسبع الحو الزنى فيها ما ان انه غير مشروع ويكون  
باطلا لاتفاقا عن الافعال الحسنة فكذا كذا ونشر الممتع



على القبيح لعينه لا خلاف فمصلحة العبد مستطال اتفاقا فلو كان  
الربيل على ان الهن عن الغيرة وكان ذلك الغيرة وصفا كان حكمه ايضا  
حكم القبيح لعينه لمقتضاه وان كان ذلك الغيرة كذا كان الهن عن مبرر الحكم  
لا يلحق بالصحيح لعينه بل صحيحا مشروعا ما صلب بعد الهن ما تخرج لمصلحة  
في غيرة وصفا او بما ورا فان كان مجاورا كان الهن عن السبع وقت  
النداء يكون حكمه ان يكون صحيحا مشروعا بعد الهن لا فسادا لكن  
مع اكراهية عندنا وعند الشافعي وان كان وصفا لمصلحة عن منصرفه  
كان الهن عن الربو كان حكمه كحكمه عندنا لا بطلان كما هو عند  
الشافعي عن الافعال الشرعية كالصلوة والصوم يقع  
على الصحيح لغيرة متصلة وصفا حتى يقع الهن عنه بعد الهن مشروعا  
ما صلب عندنا وان لم يكن مشروعا لو صلب وعند الشافعي يصرف الى الصحيح  
لعنه فيبطل عنده عاتة الصالحات والعرض صحاب الشافعي لا مكان  
اسبابا تضاف اليها والوجوب حكم في الحقيقة والشارع له هو ما يتبع  
دون غيرة وهو اختيار الشيخ المصنوع وقال جمهور الشافعية للعقوبات  
وتحقيق العباد اسباب تضاف وصومها اليها فاما العبادة املا تضاف اليها

الى الحجاب الله تعالى وخطاه وانكر بعضهم الاستصحابا فلو كان الحكم في  
المنصوص عليه ثبت بظاهر النص وفي غيره سعلق الوصف الذي  
جعل عنه ويكون ذلك اشارة لثبوت الحكم في الفرع بايجاب الله تعالى اثبات  
فاصل الدين وفروعه من العبادة والمعاملة والكفارة والعقوبات مشروعة  
باسباب جعلها الشارع اسبابا لها كالحج بالبيت لاضافته اليه في الزرع  
والصوم بالاشهر باتفاق المتأخرين فذهب الامام الشافعي ان  
مطلق شهر هو الشهر وذهب الامام ابو زيد وفيه السلام وصدر الامام  
السبب الايام دون الليالي فالجواب الذي لا يخفى من اول كل يوم سبب  
لصوم ذلك اليوم فوجب صوم جميع اليوم مقارنا له والصلوة باوقافها  
والعقوبات باسبابها والكفارة الدائرة من العبادة والعقوبات ما تضاف  
اليه من سبب متروك بين الخطر والاباحة مثل فطر العبد في رمضان بما  
يتخذ والمعاملة سعلق البقاء المقدور بتعاطيها والايام بالآيات  
الدالة على حدوث العالم وانما الامر للزام ما وجب علينا سببه كالسبع  
حكمه الشمس في الزمة ثم يطالب بالاداء والذي يدل على ان ذلك الوجوب  
بالسبب والوجوب الاداء بالخطاب اجماع النعمان على وجوب الصلوة



عليه من جهة المعنى وضرب الاحاد ما لم ينسب اليه القوانين والشرع  
عندئذ كان من الاحاد في الاصل اي القرون الاولى ثم انشعب بعد  
وضار متواترا في القرون الثاني ومن بعد مطلقا وقبيل في الثاني  
والثالث دون القرون التي بعده قال الحصاص ومائة من اصحابنا  
احد في المتواتر ثبت بعلم البعض كس مطلق الاستدلال لا طريق  
الضرورة وقال يسي بن امان بطلان حجة ولا يكتفي بهما الصحيح عندنا  
وهو محقق للعلم بمنزلة المتواتر فصحت الزيادة بحكم كتاب الله تعالى وهو نسخ  
عندنا مثل زيادة الرحم والمسح على الخف وهو موجب علم الطائفة لا علم  
البعض ككونه من الاحاد في الاصل وعند بعض اصحاب الشافعي انه  
ما حقق حجة الواحد فلا يعتمد الا الظن <sup>لاوجب ثبوت اليقين</sup>  
ولا الطائفة بل موجب علم اليقين الظن ومحجب العلم عند الجمهور  
سمعا عند اكثرهم عقلا عند احد والفقهاء وابن خريج والاشعري  
اداور وغريهما الف كتاب والسنة المشهورة في حادثة لا تعم  
فيها البلوي ولم يظهر من الصحابة الاختلاف فيها وركب الحاقه به  
شرط الاسلام والعدالة والعقل الحامل والصبط في المحرر وعند ثبوت

عليه من جهة المعنى وضرب الاحاد ما لم ينسب اليه القوانين والشرع  
عندئذ كان من الاحاد في الاصل اي القرون الاولى ثم انشعب بعد  
وضار متواترا في القرون الثاني ومن بعد مطلقا وقبيل في الثاني  
والثالث دون القرون التي بعده قال الحصاص ومائة من اصحابنا  
احد في المتواتر ثبت بعلم البعض كس مطلق الاستدلال لا طريق  
الضرورة وقال يسي بن امان بطلان حجة ولا يكتفي بهما الصحيح عندنا  
وهو محقق للعلم بمنزلة المتواتر فصحت الزيادة بحكم كتاب الله تعالى وهو نسخ  
عندنا مثل زيادة الرحم والمسح على الخف وهو موجب علم الطائفة لا علم  
البعض ككونه من الاحاد في الاصل وعند بعض اصحاب الشافعي انه  
ما حقق حجة الواحد فلا يعتمد الا الظن <sup>لاوجب ثبوت اليقين</sup>  
ولا الطائفة بل موجب علم اليقين الظن ومحجب العلم عند الجمهور  
سمعا عند اكثرهم عقلا عند احد والفقهاء وابن خريج والاشعري  
اداور وغريهما الف كتاب والسنة المشهورة في حادثة لا تعم  
فيها البلوي ولم يظهر من الصحابة الاختلاف فيها وركب الحاقه به  
شرط الاسلام والعدالة والعقل الحامل والصبط في المحرر وعند ثبوت



هذه الشرايط بفصل حديث الراوي سواء كان اعلى او عبدا او محرودا  
في قدس تانبا وان لم يصل شهادة هؤلاء في حقوق النفس والجبان  
منع جوار العمل بخير الواحد عقلا في امور الدين بخلاف المعاملات  
والعقاسي والوداود ومنع سمع وذهب اكثر اصحاب الحديث منهم احمد  
بن حنبل وداود الظاهري الى ان الاخبار التي حكم اهل الحديث باخبارها  
لا يوجب اليقين فاذا اعدم شرط واحد من شروط الثمانية لوجب العمل  
ببخير الواحد لا يقبل مستورا لانه كالفاسق لا يكون خبره حتى في باب  
الحديث ما تناق الروايات ما لم يظهر عدالة الا في الصور الاولى ايضا  
في باب الشهادة مقبولة واخباره في الدماء كنجاسة الماء كاخار العاق  
نيسها في الصبيح بحسب الترخي فان وقع في قلبه انه صادق يتم من غير اقراره كما  
وحذر الكافر والصبي والمعتق فيسرها لا يقبل ولا يثبت الترخي فاذا وقع  
في قلب السامع صدقهم في خبرهم كحاسته للماء يتوضأ به ولا يتم فان الترخي  
الحال لم يتم فهو افضل من المعاملة التي تفعل عن معنى الالزام كالمكان  
والمصاراة والاذن في التجارة والرسالة في الهدايا والودائع والامانة  
مستتر لكل مريد عدلا كان او غيره صبيبا او بالغاسما او كافرا دون تحكيم

تحكيم الراي وما فيه الزام محض من حقوق العباد بخير الواحد لا يقبل  
الا بشرط العدة عند الامكان ولغة الشهادة والاهلية بالولاية  
وما فيه الزام من وجه دون وجه كقول الكويس وحرم الماذون فان كان  
المخبر كليل او رسولا يقبل خبر الواحد غير العدل وان كان فضولا  
يشترط اما العدالة او العدة بعد وجود سائر الشرايط رعاية لشبه  
الالزام وعدمه بهذا في ثبوت حقوق العباد كخبر يكون في معنى الشهادة  
واما شبهتها بحديث برويه الواحد بالشرايط المذكورة فلما لا يشك فيه  
ولا يقبل رواية الساهل وصاحب الهوى العادة بخير الواحد  
ما الشرايط المذكورة كما ثبتت الدماء بخير الواحد بشرط العدة  
به وان استجمع الشرايط عندنا وعندنا يوسف ثبت به عند استجماع الشرايط  
كما ثبت بالبينة بدلالة النص بعد ثبوت حجة خبر الواحد بالشروط  
الثانية فالراوي اما معروف بالرواية او مجهول لم يعرف الا بحديث  
او حديثين بالرواية ان كان مروغا بالفقه والاضهاد  
كالخلفاء الراشدين والعدالة ورتب ثابت ومعالن جليل ونحو سم  
كان حديثهم تحكيم بالقياس وان خالف جمع القسب فيما ذهب اليه عيسى

ابان



واختاره الامام ابو زيد وقابله اكثر المتأخرين وان كان معروفا بالعدل  
 والحفظ والضبط دون الاجتهاد كما في مودة والنسب ما كان فان وثق  
 جميع آتية او بعضها قبل حديثه وعمله وان خالف جميعها لا يقبل  
 عندنا مثل حديث المصريات وعند الكرخي ومن تابعه لسنة الراوي  
 شرط التقدم الخبر على العكس بل تقدم عليه صرح كل عدل ضابط  
 قال الامام الوسير واليه ماله اكثر العلماء ان اولى عنه  
 السلف وشهدوا له الحديث صار مثل المعروف بالرواية وان  
 سكتوا عن الطعن والرد بعد ما بلغهم روايته فكذا وان قبل البعض مع  
 نقل الشقات يعملان واقفا معا وان رده على الكل فهو سكر لائل  
 به وان لم يظهر صديقه في السلف فلم يقابل برده لا يقول لم يكف العذر  
 كمن عار لا يصلح العدل في ذلك الزمان وكان كذا العمل في زمن ابي حنيفة  
 ادا واثق القياس لعلبة الصدق فيه اما بعد الترتيب الثالث فلا يعمل  
 ابن السنة ان يقول الراوي حديثا فلان عن رسول الله عم  
 من السنة منقطع عن رسول الله من حيث الظاهر لعدم الاسناد  
 الذي يحصل الاتصال وهو ان يقول الراوي قال رسول الله من غير ان

ان يذكر الاسناد الامس من الباطن للدلائل الدالة على قبول الخبر  
 فمرسل الصحابي مقبول بالاجماع ويحمل على السماع ويرسل التواتر الى الآن  
 والثالث لا يقبل عندنا شافعي الا ان ثبت اتصاله من طريق  
 آخر كراييل سمع من السيب قال الشافعي لاني وصديقاها ساند ويقبل  
 عندنا وعند مالك والرسول فوق المسند لان الصحابة ارسلوا  
 ومرسل من دون هؤلاء يعمل عند بعض اصحابنا ويرد عند البعض  
 الا ان لودن الثقات مرسله كارد واسنده مثل ارسال محمد بن الحسن  
 واسنانه الحديث وهو النوبة في الباب ان نفي الحديث عليك  
 او نفي عليه فيقول نعم والاول اولى عند المجتهدين فانه طريقة عم و  
 قال الوصيفة الاولى في غيره عم الكتاب والكتاب والرسالة يقوم مقام  
 الخط والمختار في الاوليين ان يقول حديثا وفي الامر ليس اضربنا  
 من الاشارة والمناولة فان كان عالما في الكتاب خور بالمساج  
 ان يقول احازو لمخوز ايضا اضربوا ان لم يكن عالما فيه لم يخرجه  
 صلا فالابي يوسف في الضبط للعدول الى وقت الاداء والكتابة



كانت رخصة فأنقلب عزه في هذا الزمان صبيانه للعلم  
 مكررا وراي الخط تكرر الحادثة هذا هو الذي انقلب عزه وامام وهو لا يعتد  
 والا لولا حجة سوا حجة هو او رجل معروف او مجهول التا لا يعمل عند ائتمنه  
 اصل وعند ابي يوسف ان في هذه نقل في الاحاديث ودوران القضاء والآ  
 لا يعمل ودوران القضاء، والعمل في الاحاديث ان كان خطا معروفا لا في  
 عليه التبدل عادة ولا القبول في الصلوك الخط الا ان يكون في يد ائتمنه  
 ولا يجوز عند بعض اهل الحديث لنقل الحديث بالمعنى وعند عامة  
 العلماء يجوز لكن العروة السليخ كما سمع والنكر بلفظ اولى والنقل بالمعنى يجوز  
 للعالم باللفظ في الحديث الحكم وفي القاطع لم يجز فخطا في المشرك والمجمل  
 والثناء به وتوامع الكلام لا يجوز اصله والطعن في الحديث ان ظهر من الراوي  
 بان نقل خلافه بعد الرواية يصار لمحوه وافي سقط العمل وان نقل الراوي  
 بخلاف ما رواه قبل روايته او لا يعلم التاريخ لا يخرج ولا سقط العمل  
 وان ظهر مخالفه الراوي لما رواه بان نقل بعض مخدات فهو رد منه للثاني بطريق  
 التاويل لا يخرج وان ظهر من الراوي مخالفة ما رواه بان ينكر ما صرحا لا يكون حجة عند  
 محمد وعند ابي يوسف جرح وهذا فرع خلافها في الشاهد بين الشاهد قاضيه قضى هذا  
 ولم

ولم يترك الفاضل قال ابو يوسف لا يقبل وقال محمد يقبل وان كان الطعن في  
 الحديث من غير الراوي وكان صحابيا ولا يحمل كماله الحفا يكون حرجا وان اعتد  
 لا وان كان غير صحابي من ائتمنه الحديث فان كان الطعن محلا لا يقبل وان كان  
 مفسرا ما هو حرج شرعا متفق عليه والطاعن من اهل النصيحة لا العصبية  
 يكون حرجا منبتع العمل وان كان مفسرا بما يجتهد فيه غير متفق عليه  
 او ما هو حرجا لا اتفاق كسقط الطاعن معوف بالتعصب ومترهم به  
 لا يكون حرجا كالطعن اليهم ولا بسقط العمل ما يعتدي  
 به وهو مباح مستحب وواجب وفرض وسالا يعتدي به وهو ما لا يجوز  
 او له ومن فعل من الصغار ليعمله من غير قصد ولا بد ان يبي علمها  
 كسالا يعتدي بها ففعله المطلق يوجب التوقف عند البعض وعند  
 البعض لا ينمنا ابتاعه وعند اكثر من ثبوت التسعين وهو الابانة فلا يكون  
 لنا ابتاعه والمختار الابانة لكن يكون لنا ابتاعه ظاهر وماتل والط  
 ما ثبت بلسان الملك موقع في سمعه بعد علمه بالمبلغ ما به قاطعة والقرآن  
 من هذا القبيل وما وضح له بشاراة المكر من غير بيان ما الكلام ودلالة  
 كما قاله عم ان روى العكر نفي في وعل ان نفس ان توت حتى تشكر زرقها



ما اتفقوا الله واجلوا في الطلب وسمى هذا فاطر المذهب ما تسمى عليه علم ولا  
بالهام الله تعالى بان اراه بنور من عبده كما قال الحكيم من الناس ما اراكم الله  
وكل ذلك محض خلاف الهام الاوليا فانه لا يكون محض على غيره  
ما يقال بالرائي والاجتهاد وفيه خلاف البعض قالوا اخطئتم للوجوه التي  
لا غروا ان الرائي المحتمل للخطا الفاعل عدم بوجه عن الاول عند البعض عدم  
العمل بها والتمسنا اننا ما مور بانظار الوجوه ثم العمل بالرائي بعد نقضها من  
الانتظار لعموم ما عتبروا او مدته ما لم يحف الفتوى في الحادثة الصحيح  
في الشريعة من قبلنا ان ما وضع الله تعالى في رسوله من غير انكار ما رزقنا العلم على انه  
شريعة لرسولنا وهو منزه عن كل ما يشاؤون وذهب كثير من اصحابنا وعامة  
اصحاب الشافعي وطائفة من المتكلمين الى انه يلزمنا على انه شريعة ذلك النبي  
الى ان ثبت نسبها وذهب كثير المتكلمين وطائفة من اصحابنا واصحاب الشافعي  
الى انه عدم لم يكن متعبد بشريع من قبلنا الا ما لا يحتمل التوقيف والاشاع  
واختلف في انه عدم هل كل من متعبد بشريع احد من الانبياء قبل البعث  
فان بعضهم ذلك في كل من الهوى وجماعة من المتكلمين وشبهه بعضهم  
كان متعبد بشريعة نوح وقبل شريعة ابراهيم وقبل شريعة موسى وقبل شريعة عيسى وقبل شريعة

اذ شرع وتوقف فيه الغرالي وعبد الجبار في ان مذهب الصحابي  
اما ما كان او ما كان او مفتيا ليس محض على صحابي آخر انما الخلاف في كونه  
محض على التابعين ومن بعدهم من المجتهدين فقال ابو سعيد الدردعي والوكار  
الرازي في بعض الروايات وجماعة من اصحابنا انه محض وتقليده واجب تركه  
العكس وهو محض شريعة الائمة وفي الاسلام والى السرة وهو مذهب  
ما هو واحد من خصال في احدى الروايات والشافعي في قول القدم وقال  
ابو الحسن الكوفي وجماعة من اصحابنا لا يجوز تقليده الا فيما لا يدرك العكس  
وابنه مالى الامام ابو زيد في النجوم وقال الشافعي في قوله الجدي تقليد  
احد منهم وان كان فيما لا يدرك العكس وهو مذهب الاشاعرة والفقهاء  
وبعض العلماء يجوز التقليد وان لم يوجب والخلاف المذكور فيما لم يعلم التقا  
الصحابة ولا اختلافهم فانه يجب تقليد الصحابة اجماعا فيما شاع  
مكتوب اسلمين ولا يجب اجماعا فيما ثبت الخلاف بينهم وكل ما ثبت  
فيه اتفاق الخلفين يجب الاقتداء ان طهر فتواه في زمن الصحابة  
فهو كالصحابي عند البعض شرح خالف عليا ورد شهادة له في مروق  
ابن عباس في الفتواه في شرح شاة فمن يدرى لو كان ابن عباس يوجب



عليه ما في من الابل فاذا رجع الصالح الى القول السامع فوجب عليه كنفه  
وهذا ما نقل عن ان حنيفة في غير ظاهر الرواية عنه وقال في ظاهر الرواية لا اقل  
سم رطل احده واول من رطل محتمل ان الصالح من رطل النبي م وان لم يرد  
ولم يطل مدة صحته مود قبل من جمع م ما وصل من رطل محتمل وان لم يرد  
واجب بعضهم عند الرواية وبعضهم لم يوجب محتمل عن رطل الراوي  
منه كنفهم مود عارة عن اتفاق المحتمل والعاذر من  
بده الامنة في كل عصر على امر من الامور وان لم يثبتوا عليه ان يكونوا يسبق  
فيه خلاف من السلف وقبل اتفاق المحتمل من رطل محتمل في عصر على حكم شرعي  
في الاتفاق الذي هو رطل الاجماع ان كنت تكلم بالكلام منهم او  
بغيرهم به والرضة فيه ان يكلم البعض او لعل وسكت البتة بلوغ ذلك  
اليهم ومضى مدة التامل وعند البعض لا يثبت بالسكوت الصلابة  
على قولين يكون اجماعا على نفي قول ثالث وكذا في غيرهم عند بعض الحكماء  
وعليه الاكثرون وبعضهم صوابا في الصلابة واختار لا يمدى التعصيل  
ان القول الثالث ان كان رفا لما اتفق عليه القولان فهو ممتنع حرق الاجماع  
والا فلا الكسوفون في المحتمل فيما لا يمتنع الى الراي كقولهم ان ما يثبت

وامهات الشريعة ولا علة لهم مما يحتاج اليه والاجماع فيما سبق فيه خلاف  
من السلف عند الصالح من الاطراف فيما لم يسبق عند الشهور من الاطراف  
ونقل الاجماع البناء باجماع كل عصر في معنى نقل الحديث المتواتر ونقله بالافواه  
كنقل السنة بالاطراف يوجب العمل دون العلم ويقدم على القياس حجة  
عند جميع العلماء الا النظام والشيعة وبعض الجوارح ولا علة بمخالفتهم لانهم  
عللون من اهل الامور ان ابعده واذا قال احد اجماعه يقول وعرف  
الباقيون به ولم ينكره احد منهم لم يدل على الموافقة ان كان بعد استقرار المذهب  
وان كان قبله فالحق انه اجماع قطعي او حجة قطعية وليس باجماع وقيل انه  
حجة واجماع ولا يجوز الاجماع عند الجمهور الا عن مستند من دليل او اشارة الصحيح  
عندهم كما هو عندنا جواز ان يكون مستند قياسا وان منع الظاهر به جوازه وبعض  
وقوعه واذا استدلل اهل العصر بدليل او اولوا تاويلنا مختار وهو قول الاكثر من  
جواز احداث دليل آخر لو تاويل آخر لمن بعدهم واذا اختلف اهل العصر الاول  
على قولين وانفق اهل العصر الثاني على احدهما استغنى عنهم وقال كل مذهب  
حال الاشعري واحمد والمام والفرقي انه يتبع حصوله وحوزه بعضهم فصيل حجة  
وقيل الاول الحق انه قد وقع فيسلا وان بعد اختلاف الصحابة في بيع اشياء الاولاد



ثم اجماع من بعدهم على المنع منه واذا اختلف اهل العصر لم تقفوا بغيرهم عقيب  
الاختلاف من غير ان يستقر الخلاف فاجماع وجبته واما بعده فقبيل انه  
ممتنع وقيل ان يفتقر تحت وقيل لا والحق وجوب العمل بالاجماع المنقول بحال الاحاطة  
وانكروه بعض اصحابنا والفراحي والكار الحكم بالاجماع الظني ليس بكون اجماعا وفي  
القطع من ان لم يثبت كونه اجماعا ليس بكونه اجماعا بل هو اجماع الحق ان نحو العبادات  
الحس على علم بالضرورة من الدين بوجوب الكف والتعاقد وانما الخلاف في غيره  
والحق انه لا يكفر على مراتب فالاقوى اجماع الصحابة نصا ثم الذي ثبت  
بنص بعضهم وسكوت الباقيين ثم اجماع من بعدهم الصواب على حكم لم يطرر فيه  
خلاف من السلف ثم اجماعهم على حكم ظهر فيه خلافا فهم وبهذا اجماع عندنا وقيل لا  
ونقل الاجماع اليه ان بالتواتر في غير القطع وان ياتى به بغير ما يتوهم منه  
وان بالاحاطة بغير الظن وبوجوب العمل في القياس هو اظهرها  
مثل حكم الاصل في الفرع بمثل علة فيه كاطرها نحو لم ينبت بشارته لمحرمة  
لكن كافيته فالاصل المحرم وحكمها التحريم والفرع النبذ وعلة تحريم المحرم الاسكار  
للوجود في النبذ ايضا ولا اركان اربعة الاصل هو المحل المشبه كالخمر  
وحكم الاصل تحريم المحرم والفرع هو المحل المشبه كالنبذ والوصف كالمع كالا

كله

كالاسكار وله شروط فمضى شروط حكم الاصل ان يكون حكما شرعيا غير منسوخ  
ثابتا باحد الادلة عند القياس وان يجوز له الحائلية والوجوبية البصرية  
وعند معنية في الفرع الذي نظره من اطلاقه وتقييده وغيرهما ما يتعلق  
بنفس الحكم وغير مدلول النص والعلية او على عدمه في الفرع وغير مخصوص  
بنص آخر كشرها بوجوبه وغير مدلول به عن كسفن القياس وان لا يكون  
وليه شامل لحكم الفرع علة حكم الاصل ان تكون بمعنى البعث  
بان تشمل كجمله بانه للشارع على شرع الحكم من تحصيل مصلحة او تكليفها او دفع  
مفسده او تفصيلها بالامارة محددة عن الحكم وان يكون وصفا ظاهرا منصبا  
في نفس صحتها يكون ضابطا للحكم لاحكامه محددة وذلك خطأ كما لرضا في النجاسة  
فنبط يصح العقود لكونها ظاهرة منضبطة او لعدم انضباطها كالمشفقة  
التي تزيلت بالسفر وان لا تكون هو وصفا عديميا في الحكم الشبوبي فان  
المختار منعه وان اياه الاكثرون وان لا يكون العدم جزءا منها وان لا  
تكون بعينها المحل الاصل ولا بوجوبه خاصة ان كانت العلة متقدمة  
لجواز ذلك العلة القاصرة ولا خلاف في صحة القاصرة للعلوم عليها  
بنص او اجماع وذهب ابو حنيفة الى بطلان علية القاصرة للمستنبطة



والشافعي واليه الى صحتها وان لا يتأخر عن حكم الاصل وان لا ترجع على  
الاصل بالابطال وان لا يكون مغزاة بمعارض الاصل اذا كانت العلة  
مستتبطة وقيل لا بمعارض للفرع وان لا تخالف نصا او اجابا عامين  
بحمل النزاع بالاتفاق وان لا تنقض زيادة على النص ان كانت مستتبطة  
وان يكون دليلها شرعيا وان لا يكون دليلها متنا ولا حكم الفرع بعموم  
او خصوصه والتميز حوازلون العلة في اصل القياس حكما شرعيا ان كان  
الحكم الذي هو العلة باعثا في حكم الاصل لتحصيل مصلحة لا دفع مضرة  
وحوازلون الوصف المجعول علة ووقوعه وحوازلون العلة في صورة  
واحدة لعلمين مستقلين او على كل منها مستقل منصوصة او مستتبطة  
ووقوعه وبقدر من شروط العلة ان يكون مطردة بمعنى كلما وجدت العلة  
وجد الحكم واختلف في جواز النقص وهو ان يوجد العلة في محل ما مع عدم  
الحكم فيه فقبل لا يقدح نقض العلة في تطبيقها في المنصوصة والمستتبطة  
وقبل يقدح فيها وقبل يقدح في المستتبطة فقط وقبل يقدح في المنصوصة  
نقطا واما اشتراط العكس فهو انتفاء الحكم لانتفاء العلة فبني على منع  
نقض الحكم بعلمين فمن قال بلزم الحكم عنده والتميز حوازلون قبل حكمين بعلة

بعلة واحدة بمعنى الباعث خلافا لعموم ولا خلاف في جواز ذلك في الاصل  
ولا يشترط في علة حكم الاصل كونه قطعيا بل يكفي المختار كنعاء بالنقض وتكليف  
مخالفتها لمذهب صاحبنا لان الحق حواز ولا القطع بوجود العلة في الفرع لان  
المختار كنعاء الطن بوجوده نافيه ولا نفي المعارض لهما فيه كنعاء نفية لهما في  
الاصل وحكم اصل القياس المنصوص عليه ثابت بالنقض بالعلة عند اصحابنا  
وعند اصحاب الشافعي ثابت بالعلة لا بالنقض ان يباوي  
الفرع لعلة الاصل في العلة وان يباوي حكم الفرع حكم الاصل فيما يخص كونه  
حكما من عين كالتقصا اصل كونه لولايته وان لا يكون حكم الفرع منصوصا  
عليه لا اثباتا ولا نفيا وان لا يكون حكم الفرع متعدا على حكم الاصل في  
العلة بالمعروف للحكم بطل طرده بالعلامة وبالمؤثر فيه فابطال ان لا يؤثر  
في العلة غير الله تعالى ان حكم الله قد لم فلا يؤثر فيه الحادث الا ان يراوده اثر  
الحكم القديم كانه جوب للايجاب القديم وبالباعث لا على سبيل الايجاب بل بمعنى  
الاشتغال على الحكم المقصودة للشارع في شرعه الحكم من جلب نفع العباد  
ودفع ضرر عنهم ويسمى الجلب والدفع مناسبة والوصف للناس حقيقة  
او افتاء على المصلحة بنية كبرياءه التقرب والتزبيد بالاطلاق او دليلا ضرورة كالتعظيم



المقصود من شرع القصاص حفظ العقل للمقصود من شرعية حاله كذا حفظ  
الدين للمقصود من شرعية قتل الكفار وحفظ النسل للمقصود من شرعية حد الزنا  
وحفظ المال للمقصود من شرعية حاله كذا رفق وقاطع الطريق وضمان للتلعات  
او مكنة للضرورة كذا قليل للسكرو غير ضرورة لكن حاجية ليس الحاجة اليه في  
كالمبيع والابارة وغيره من المعاملات وقد يكون ضروريا في النفس كالأجارة علي  
ترية الطفل وارضاعه او مكنة للحاجة كوجوب رعايته كغفائه وهو الشل في الولي  
او ازواج الصغيرة او غير حاجية ولا مكنة للحاجة لكن تحسني كسلب العبد  
اهلته الشهادة لنقصه عن المناصب الشريفة والاقناعي بانوهم انه مناسب  
ثم انه اذا تامل نظر خلاف كنهاته الخ لبطالان بيعها واكتنه لا اعتبار في كل مدخلاتها  
وعدم انضباطها بل في الحب فضاف الحكم الي وصفه منضبط يدور الوصف  
مع الحكم وجوده عنده والاصل في المنصوص عدم التعديل عند البعض وعند البعض  
الاصل التعديل فيعتل بكل وصف لم يمنع مانع وعند البعض الاصل التعديل بكل  
وصف صالح لا يضاف الحكم اليه حتى يوجد المانع عن البعض فبعض البعض وهو محمل  
فلا بد من مبرز وعندنا وهو المختار الاصل التعديل انه لا بد من دليل على الوصف الذي  
هو علتة ومع ذلك لا قبل التعديل والتمهيد من دليل على ان هذا النص محمل في الجملة يجوز

ويجوز ان يكون العلة وصفا لازما كالتمنية للزكوة في المضروب عندنا محلي  
الزكوة في المال والديوانه كذا في وعادضا كالكيل للديوانه وجليا وضفا واسما  
للجنس وكل ومركبا كالكيل والجنس في علة الروا في المكساة غير مركب منصوب  
وغير منصوبه ويجوز التعديل بالعلة القاصرة اتفاقا وكذا يجوز بالغاصة المستنبطة  
عندنا مع وعندنا لا يجوزها ولا يجوز التعديل بعلته اختلف في جودها في الفرع  
او في الاصل ولا التعديل بعلته اختلف في علمتها مع الاجماع على ثبوت الحكم في الاصل  
ولا التعديل بوصف يقع به الفرق تعرف بالنقل ما صرحا وهو ما دل  
بوضعه ولا اقسام اقواما ما صرح فيه بالعلة وهي التي يقصد بها سوى العلية  
وما دون ذلك ما ورد فيه حرف نظا للتعديل ويحتمل غيره وما دون ذلك ما دخل فيه  
الفاء في لفظ الرسول عم اما في الوصف واما في الحكم وما دون ذلك ما دل  
الفاء في لفظ الراوي واما تنبيهها واما كان ترتب الحكم على شيق او يقع جوابا  
او يفرق في الحكم بين شيئين بحسب وصف مع ذكر ما او ذكر احدهما او يفرق بطريق  
الاستثناء او بطريق الفاية او بطريق الشرط وان يذكر وصف مناسب  
مع الحكم فاذا ذكر من قسام الايام منفق عليه فاما ان ذكر الوصف صريحا والحكم مستنبط  
او ذكر الحكم صريحا والوصف مستنبط منه فغيب فلهب كون كل واحد منهما اما وعدم كونه



اياها او كون الاول بالاولى والآخر بالآخر في اشتراط المسبب في صحة الالزام على قول الشافعي  
 وعدم اشتراطها مطلقا واختار اشرافها ان فهم التعليل من المسبب والافلاو  
 نعرف ايضا بالاجماع كاجماعهم على ان الصفة لا تثبت الولاد على الصفة في الكا  
 وتعرف بالمسبب وتسمى اذالة ايضا بشرطها الملازمة وهو ان يكون على حق العمل الشرعي  
 وهو المعنى بصلاح الوصف للعلية فلا يصح العمل بالوصف قبل الملازمة واذا ثبت الملازمة  
 جاز العمل كمن لا يجب قبل ظهور عدالة وهو الاثر عندنا لا احتمال الرد مع قيام الملازمة  
 والثاني عندنا ان ثبت بعض اوجاع اعتبار نوع الوصف اوجب في نوع الحكم كمن  
 كان كالمحرم وكقوله ان ثبت لو فوضت وكفاس الولاد على الشبب الصفة  
 على كبر الصفة بالصفر وقد ركب بعض الاربع مع بعض فاستخرج وان وجد شيئا  
 الاصل بدون الثاني لا يكون حجة عندنا واصح بعض العلماء في العكس بالبرهان  
 وهو حصر الاوصاف التي يطل منها علة في حكم الاصل وابطال بعضها بالبرهان المختص  
 فينعى الباقي للعلية فان كان الحصر والابطال قطعيا كان التعليل وان كان احتماليا  
 ظنيا كان ظنيا وبتفهم المناط وهو ان سئل عن علة الفارق لثبت علة الشر  
 وبالذوران وهو بطلان عندنا فبعضهم يوجب الحكم في كل صورة وجود الوصف وازاد  
 بعضهم العدم عند العدم هو المانع والعكس في افادة الدوران بهذا المعنى العلية من ان يقال

على العلية

فقال بعض المعتزلة بغير العلية مجزوء دون انضمام احد طريق العلية قطعيا وانما  
 حكم لازم للتعليل عندنا جاز عند الشافعي فعندنا لا يجوز التعليل الا  
 لتعدي الحكم من المجل للنصوص الى محل آخر مسكون بالتعليل والعكس واحد عندنا  
 محور التعليل الزاوية القبول الاطلاوع على حكمة الشافعي فيوجد بدون  
 العكس بهذا في التعليل الغير المنصوص وما يمنع التعليل للعلية اما اثبات السبب  
 او وصفه اما اثبات الشرط او وصفه اما اثبات الحكم او وصفه اما تعدي الحكم من  
 معلوم بصفة الى محل آخر مماثلة في التعليل فالتعليل مختص بالتعدي فهو لاثبات العلة  
 او الشرط او الحكم انما يبط بالاتفاق واثبات حكم شرعي مثل الوجوب والحرمة  
 بطريق التعدي من اصل موجود في الشرع ثابت بالنص والاجماع جاز  
 اتفاقا واضحا في التعليل لاثبات السببية او الشرطية بطريق التعدي فاحتمال  
 في الاسلام واتباعه حوازه ذهب كثير من علماء المذاهب الى انشاء جلي  
 ان سبق اليه الاخرى فقبل ان قطع شئ الفارق فيه وضح ان لم سبق او لم يقطع للشي  
 يسمى بالاشفاق وهو غم منه لان الامتحان ومن قال العكس الملقى نصا كان  
 او اجماعا او قياسا على خلافه وقد غلب في القياس الخفي في كتبنا وهو حجة  
 عندنا وعند المناطقة ومحل ان كان اقوي من القياس الخفي وثبوته بالادلة التي



اجماعا اما بالانزفكاستلم والاجارة وتباعد الصوم في النسيان واما  
بالاجماع فكلا لا يستفاد واما بالضرورة فكل طهارة الحيض في الايام  
فيكون هو دليلا مستقفا عليه فلا معنى لانكاره من غير ما فاذا اصابته  
العلّة علة مباشرة عندنا قد من الاستحسان اذ اقوى اثره على القياس وقد من  
القياس لصحة اثره الباطن على الاستحسان الذي له اسره اثره وخفي فساد  
لان العبرة بقوة الاثر وصحة دون الظهور وهذا دليل الاول اكثر من ان يخص  
بالقياس الحق بغيره بغيره بخلاف الشخص بالنقل والاجماع كالات  
او بالضرورة كظهور الجاهل والاداني والاستحسان ليس من تخصيص فقد كثر  
المعنى اعلم ان تخصيص خبر العلة للتنبؤ به هو خلف الحكم عن الوصف  
المدعى علة في بعض الصور لما في قول الامام ابو زيد والكرخي والكرخي والكرخي والكرخي  
من اصحابنا وذهب مالك ولحم بن حنبل للضرورة وذهب مشايخ دارنا قدما  
وحديثنا الى عدم تجوزها وهو الظاهر قول الشافعي **فقد حكم النقص بما لا ينقص**  
وزاد الامام ابو زيد ولا اجماع ولا دليل فوق الذي يثبت الحكم فيه غالب الرأى  
على افعال الخطاء وكذا السعد بالقياس بان بوجوب الشارح العمل بوجوبه عند الادلة  
والسلف من الصحابة والتابعين وكذا الفقهاء والمكملين في منع عن الشبهة والنظام

والنظام وبعض المعزلة عقلا وعند القاساني واداء الاصغر في وابنه والنهر واداء  
سمعا ويجب عند القفال والى الحسين البصري وقال الصحاح الطواهي والخوارزمي القاساني  
اما في الشرع خاصة او فيها وفي العقيدة ايضا ثم الجمهور القائلون بحواز التسعة كقوله  
اختلفوا في ثبوت قبيل العقل وقال الاكثر بالسمع فقال ابو الحسين سبغى قطن وقال اكثر سمعي  
قطعي وهو المختار لاستدلالهم عليه كقوله في السنة المشهورة والاجماع **اذا كان في**  
**الشارع على الحكم في تقيده بهادون** وروى الشرع بالتعدد بالقياس وقال محمد والكرخي  
واكثر في ان يكون في قول ابو عبد الله البصري كقوله في الترمذي ومن غيره كالموجود في الذب القاساني  
في الحدود واكتفاء اخيرا وكذا في الجمهور والآخرى القياس في جميع الاحكام الشرعية في المختار  
وان اثبتت شذوذ **فاما دفع العلة للضرورة او دفع العلة للضرورة اما دفع العلة**  
**للموتة بالنقص** وهو وجود العلة في صورة النقص مع تحلف الحكم عنها فالحق اما يمنع وهو العلة في  
صورة النقص اما يمنع معنى العلة الذي صارت العلة علة لاجله وهو نسبة الى العلة كانت  
لدلالة النقص بالنسبة الى النقص من المانع تحلف الحكم عن العلة في صورة النقص اما بالدفع  
نقص نحو خارج فليس يكون ناقضا لموضوعه خاصة فنقول الفرض التسوية بين سبيلين  
وغيره ما فانه حدث ثم لكن انما يتصور عفوا فلهذا ما فاعلم انه انما يتصور دفع النقص في هذه  
الطرق فيها والافان لم يوجد في صورة النقص منع فعدل العلة وان وجد المانع فلا دفع العلة







عن الوصف المذكور عليه مانع او غيره عند من لم يجوز تخصيص العلة وتزك جوزه لغو مانع  
لمن اسل الطول الى اللوثره ان القاس قد يتقبل قساسة كلام الى اخره ان يتم انشاء الحكم الاول  
واقسامه المقبرة في المناظرة اربعة الاول الانتقال الى هذه لاثبات علة القياس الثاني الانتقال  
الى علة لاثبات حكم القياس الثالث الانتقال الى علة اخرى لاثبات حكم آخر يحتاج اليه حكم القياس الرابع  
الانتقال الى حكم يحتاج اليه حكم القياس يانثبت علة القياس فيحتاج فاسدة يخرج بها بعضهم  
كما لا تصح فاجب سعة الشافعي في كل شيء ثبت وجوده ليس وقع الكسرة تعالى وغدا تحت  
للرفع لا لاثبات كجوة للفقود فيثبت علة لا عندنا لان الارث من الابد والابن لا يورث لان عدم  
الارث من الرفع ثبت وكالتفصيل بالنوع وكالاتفاح بتعارض الاشياء  
في التعارض والخرج تعارض الدليلين كونها بحيث يقتضيان صحتها ثبوت امر والاخر انقائه  
في محل واحد زمان واحد بشرط او بهما في القوة او زيادة احد ما يوصف بمتابع والقوة  
للكونه بزمان وان كان اقوى ما هو متابع لا يمكن انما فلا يقال للنقض راجح على العكس والرجح  
عبارة عن فضل احد المتضادين على الآخر وصفا حتى قالوا ان القياس للبرج بغير ان  
وكذلك العكس يمكن والورث يحدث والعول بالاقول وترك الآخر واجب عند علة العلل ايقال  
قوم له وجوب التوقف والتخير عند التعارض بهذا اذ كان احدهما اقوى لوصف بمتابع كوصف  
غير راجح كالنقض على اقسامه او ما قوة بمتابع او ما في العلة التعارض بل انه اولاه التعارضين

من انه واثبات اربعة وسنتين او قاس وقاسين كقاسها انه امكن ان التعارضين  
قياسين يعملانها شيئا وان كان بين الناس او زمانين او سنتين قولين او فعملين  
او آية وسنة في قوتها كالمشهور والمتواتر فان علم المتأخر منها قاضح والآفاق امكن الجمع باعتبار  
مخلص من الحكم والمطلوب الرومان فذكره والاثبات على الدليلين وحي ان امكن للصبر من  
استدراك اليقين ومنها من القياس وقول الصحابي مصاربه والابنة الحكم على ما كان عليه  
قبيل روه الدليلين وهذا معنى تقرير الاصل كما ذكره الجار عند تعارض الآثار فلا يمكن نسخ  
بغير قياسين ولا وقع التعارض بين الاجماع وبين دليل آخر فطلق فلا ترتيب بين القياسين  
وقول الصحابي فيما يذكره القياس على ما يشاء بشرط التحرك كما في القياس ودفع المتعارفين  
المتساويين في القوة بل جمع سها ما دفع كما في الحكم او المحل او الزمان والما بوجوده صريح اختلاف  
الزمان فيكون التماسا للاول او بوجوده لانه كقضاء احد ما محرم والاخر فيصح  
الحكم تاسا لا قبل البعثة كان الاصل الاباض والبيع روه لاثباته ثم المحرم سخر وان كان احد الدليلين  
مثبتا والاخر نافيا فان كان النفي مبنيا على العدم الاصل في المثبت مقدم والآفاق يجوز ان  
بالدليلات واما ان فعل الامر ينظر لسان الامر ان بعض مانع الترجيح لوفهم سبق  
لا سيما وجوه الترجيح في النص والاجماع كترجح النص على الظاهر والمفسر على النص والحكم على  
المفسر والقوة على المحل والاصح على الكفاية والعبارة على الاشارة والاشارة على الدلالة والاول



على الاقتضاء عند التعارض والنهي على الامر والامر على الاباح على الصحيح والنهي على  
الاباح والاو لا احتمال الاكثر احتمالا والمجاز على المشترك على الاصح والمجاز على الجاز  
بشبهة علة واحدة وقوته وان تحجبها او قرب منه من الحقيقة او رجحان او شبهة  
استثنى رد الاشهر مطلقا يقدم على غير الاشهر في اللغة والشرع والعرف سواء كانا متعينين  
او مجازين او اشهرهما حقيقة وغيره مجازا او اشهرهما مجازا والاخر حقيقة عند الحكماء وعند  
الجمهور لا عند من سلفهم واللفظ المستعمل شرعا في معناه اللفظي يقدم على اللفظ  
الشرعي المنقول عن معناه اللفظي كحذف المنفرد الشرعي وهو ما يستعمله الشارع في دلالته  
اللفظية اصله بل يستعمل في عرفه وايضا فانه اذا اطلق الشرع ذكر اللفظ يرجح معناه  
الشرعي على معناه اللفظي ويقدم احد المتعارضين على الآخر بتأكيد دلالة احدى  
دول دلالة الآخر ويرجح في دلالة الاقتضاء الاضمار بضرورة الصدق على ضرورة  
وقوعه شرعا ويرجح في تعارض الايمان ما يستدل فيه على العلية بالثبوت  
في كلام الشارع على غيره من قسام الايمان من ترتيب حكم على وصف ويرجح الدال بمفهوم  
الموافق على الدال بمفهوم الخالف وما يدل بالاقتضاء على ما يدل بالاشارة وبالاول  
وبالمفهوم موافقه وخالفه وتخصيص العام على الخاص والخاص لوم وجه على العام مطلقا  
والعام الذي لم يخص على ما فصل المفيد ولو لم وجه على المطلق ومطلق لم يخرج منه على الوجه

لأنه

علم

منه وتقييد المطلق على ما قبله والقيود والعام الصريح الشرطي على الكثرة المنفية معارضا  
كل جمع المحال للام والاباح على النص كذا كان او سته والمقدم من الاجاعين  
الظنيين المتعارضين على ما عده كالمطالبة على التباين والتابعين على ترجيح  
التابعين وكل ما ذكر ترجيح بحسب الشئ الارحان الخطر على الاباح ورجحان الميث  
على النافي فانها من الترجيح بحسب الدلول اي من الترجيح بحسب الخطر على العذب  
وعلى الكراهية والوجوب على العذب والدارر المحذور على الوجوب والوجوب للطلاق  
والعناق على الخللها وقد عكس الترجيح فيهما والاصح على الاثقل والرجح بحسب  
السند وجوه ترجيح خبر المشهور على الاثقل والمتواتر على المشهور وخبر المعروف  
بالفقه على غيره وخبر المعروف بالرواية على غيره والمسند على المرسل ومرسل السند  
على مرسل نفع التابع والاعلى سناء اعلى الاسفل والمسند للعنون السهم  
على ما يحال المعروف من كتب الحديث وعلى المشهور ايضا والسند لا كتاب معروف  
وعلى مشهور عن مسند والسند لا كتاب مشهور عرف بالصحة كالحار ومسلم على ما لم  
يصح كسند ابو داود والمسند بالاتفاق على مختلف في كونه مسندا او لرواية تواتر  
على الشيخ على الرواية تواتر الشيخ عليه عند اصحابنا وكذا غيره من غير المختلف  
ورفعه عن على مختلف فيه وغير المختلف في طريقة على مختلف فيه وغير المختلف في مسألة على  
المختلف فيه



وغير المختلف في طريقه والراوي سماعه من الرسول على الآخر المحفل سماعه وعدمه  
 وسكوته عما جرى بحضوره على سكوته عما جرى بعينته وسمعه وورق صيفه منه عدم  
 على الفهم منه ورواه الراوي بعبارة نفسه خبر الواحد فيما لا يتم البلوى على حده فيما  
 يتم به البلوى والرجح فيه ما ليس له المنقول ان يرجح بزيادة الثقة بقوله وبالمعظنة  
 وبالورع وبالصبط وبالخو وبرج الاشهر باحدى من الصفا على من الضعف باحد ما لا  
 على الحفظ لا على نسخة ولا اعتناء على ذكره سماعه لا على حفظ نفسه وموافقته على انما  
 برواية نفسه ولم يعلم على الآخر وما لم يعلم عدم رواية احدى السبلين الا عن عدل لم يعلم  
 الآخر به وبمباشرة احد ما رواه دون الآخر ويكون احدهما صاحب الواقعة دون  
 الآخر ويكون احدهما مشافها دون الآخر ويكون اقرب الى الرسول عدم عند سماعه  
 يكون منه من كمال الصحابة ويكون مقدم الاسلام على اسلام الآخر ويكون مشهورا ويكون  
 غير ملتبس عن ضعف واثباته والآخر ما ينسب به ويكون في الرواية في البلوى كما كان  
 مسودا وتعمل الآخر صيا كما بين على ما يكون من كمال الروايتين العدل او اولي القول  
 مرة احدى ما صرحا بالعدل والقول مرة الاخر انه قد حكم بشهادته والقول مرة احدى الروايتين  
 انه حكم بشهادته والقول مرة الاخر قد عمل بروايته بحسب ما خرج من صورته للموافق  
 لا يدل على انه لا يؤيده دليل آخر والموافق لعمل أهل المدينة والموافق لعمل الامة الاربعة

الاربعة اي الخلفاء الراشدين والموافق لعمل الاعلم والمرجح دليلنا ومنه من احد  
 الاولين وما ذكر فيه العلة للحكم والعام الوارد على سبب خاص في كل  
 السبب على العام الوارد عليه العام الذي لم يعمل به في صورة ما على عامين  
 وصورة ليعمل به ايضا وقبل الرجح للعام للمعول على غيره والعام الاست  
 بالمقصود وعلى غيره وواحد الحسن المتغير راويه يقول او فعل على آخر لم يستمر  
 راويه باحد ما واحد الضمين بذكر سبب دروده على الآخر وتقران تأخره  
 عن الآخر كخبر الاسلام وكونه مؤرخا بتاريخ مضى والآخر بتاريخ موسع  
 وكونه تشديدا او كل ما ذكره الرجح المسئلة بالمنقولان المتعلقين  
 اي القياسين فما عرف فيه علة الوصف بالنقل الصريح او لم يعرف بما ورجح  
 في الالباء ما يغني لنا الغلب في القطع على غيره وما عرف بالالباء مطلقا  
 على ما علم بالمناسبة ورجح تأخر العين ثم النوع ثم الجنس العرس ثم الاقرب فالاقرب  
 واعتبار شان الحكم اولى من اعتبار شان العلة فيرجح تأخر جنس العلة في نوع الحكم  
 على تأخر نوع العلة في جنس الحكم ويرجح احد القياسين لقوة ثباته على الحكم وبكثرة  
 الاصول وبالعكس بان يعدم الحكم وجمع صور عدم الوصف ويكون حكم اصله  
 معدولا عن سبل القياس اتفاقا وكلم اصل الاخر نطق انه معدول عنه ويدل لا يدل

45  
 لا على سبب خاص في كل سبب  
 عن العام الوارد

قطعنا الاصل لعدم كونها  
 منعنا اتفاقا في حكم اصل الامر  
 فيه ولعل كون حكم اصله ما صح



سكن العلية في احدى القطعتين او انقلب  
على انطوائها دون الآخر

فاحسن على تحليل حكم الاصل باعتبار ما في احوالها دون الآخر ويكون وجوده  
الحكم في اصل احوالها مقطوعا او مطمونا بالنظر الاغلب دون الآخر ويكون  
نفي العارق بين الاصل والفرع في احوالها قطعيا وفي الآخر ظاهريا ويكون  
في احوالها مطمونا دون الآخر ويكون وصف احوالها حقيقيا ووصف  
الآخر اعتباريا او حكمه مجردة ويكون في احوالها ثبوتيا وفي الآخر عدميا ويكون  
باغته وفي الآخر مجرد اشارة ويكون العلة في احوالها منضبطة وفي الآخر مضطربة  
وبكونها في احوالها ظاهرة وفي الآخر خفية وبكونها في احوالها متحدة وفي الآخر  
متعددة ويكون الوصف في احوالها متعديا في فروع اكثر ويكون العلة  
في احوالها مطردة ومنعكته دون الآخر ويكونها مطردة فقط في احوالها  
وفي الآخر منعكته فقط وبكونها جامعة وممانعة للحكمة دون الآخر ويكون  
احد مسكني العلة في احوالها البر في الآخر المناسبة ويكون العلة في احوالها  
المناسبة وفي الآخر الشبيهة وقوة المصلحة عند تعارض اقسام النسيان  
فقدت الامور الخمس الفورية على الحايصة والتحسينية والحاجية  
على التحسينية والتكليفية من الخمس الفورية على اصل الحاجية وقدم الدينية  
على الاربع الاخر القياسية عند تعارض الخمس الفورية ويقدم في الالات القياسية

الباقية مصالحة النفس في النسب العقل في المال ويقدم من العلية المنفردة ما فيه وجوب  
قوله على ما فيه وجوب التحلف ضعيف او محتمل ويرجح بانتفاء المرحم للعلية الاصل في احوالها  
القياسية وعلية الآخر معارضة ويرجح من المرحم ما راجع العلية على المرحم دون الآخر  
ويرجح ما قطع بوجوده العلة في الفرع على ما قطع بوجوده ما فيه وعند تعارض وجوه  
الترجيح مما كان بالوصف الذاتي اولى مما كان بالوصف العرضي كترجيحنا الصفة على  
فيما يكون النية في مضان اكثر اليوم فانه صحيح عندنا فاسد عند الشافعي  
الفاسدة الترجيح فخلته الاشياء ونفسه لان الوصف الواطئ يؤثر في الحكم المطلوب  
اقوى من الشبهة في الوصف غير مؤثرة الترجيح يكون الوصف اعم كالطعم فانه  
يشمل العليل والقهية عند الشافعي فخل الوكيل والوزن فانه لا يشمله وهذا فاسد لان الترجيح  
يتأثر بالصورة الترجيح بكثرة الدلائل فانه فاسد عند الشافعي واليوسف  
لان كل دليل مع قطع النظر عن غيره مؤثر فتوجب الغير ولا يبرح ككثرة  
الرواية عندنا ما لم يسلح ككثرة الشبهة فانه يحصل في هيئة اضعافه ويكون الحكم موقفا  
بالجموع مرجح هذا الجموع فيعتبر الكثرة ح وادان كان الحكم منوطا بكل واحد منها  
لا بالجموع لا يعتبر الكثرة بكل واحد فكلية الاصول وكذا الكثرة فيما اذا قارنت  
اكثر الزمان في مضان من نوط الحكم بالجموع لا بكل واحد فكلية الاصول وكذا الكثرة فيما اذا قارنت  
بالجموع



في الاجتهاد والفتنة استوعب الفقيه الواسع لتحصيل كل حكم شرعي وشروطه  
 ان يحوي على الحكماء عبيد الله وشراؤا قدام المذكورة وحكم المتن وسندا وجوه العيان  
 كما ذكرنا بان يكون عالما بالمتن وبصفاته الكمالية مصدقا بالرسول وبما جاءه من كتابه والسنن  
 الاجل على ما قلنا من غير شذوذ في الكلام ودفع الشبهة تفصيلا كما غلبت الطل على احوال  
 الخطا فالجتهاد من الناحية وليس من المتكلمة كل جتهاد مصيب وسندا بناء على ما قلنا  
 في كل واحد من الحكماء عندنا من قديم لاسيما ما اول اليه اجتهاد كل جتهاد فادركه  
 في طائفة فالحكم عندنا في كل جتهاد والخط في الاجتهاد لا يعاب الا ان يكون في الصلوة  
 شيئا واختلف في معنى الاجتهاد بمعنى ان يحصل اليه في بعض السبل ما هو مناط الاجتهاد  
 من الادلة دون بعضها واختلفت انهم يهملون التقيد بالاجتهاد فيما لا يعم في اخبار  
 ابو يوسف واحمد وقوة واختار الجبائيل والقاضي الجبار والوكيلين البصريين وبعض  
 اصحابنا شافعي والامامية طرأ به عدم كمن متعبدا وقال بعضهم يكون متعبدا  
 فيما يتعلق بالرب دون الاحكام الشرعية وقطع الجمهور انه لا يتم على جتهاد قطعه شرع اجتهاد  
 وذهبوا الى ان لا يتم نفاذ القياس في الظاهر والامامية في الماضي الخطي وتقابل  
 الدليلين والعلمين بما تعال الامارة الظنية بان يصح كل من اختلف في العصبية  
 وتعادها لولا ان يكون كل من اخرج من رايه الاخرى فهو على حاله ولا خلاف في ذلك

ان يكون المجتهد في المسئلة قولان متناقضان في وقت  
 واحد بالنسبة الى شخص واحد واماني وقتين فحاضر في وقت واحد بالنسبة لشخصين  
 جاز ايضا على القول بالاجتهاد عند تعادل الاماراتين وعلى القول بالوقف  
 لا يجوز او اكان المجتهد قولان في وقتين فالطكون الاخر جوعا عن الاول  
 وكذا اذا كان القولان في سنتين متساويين او لم يظهر بينهما فرق وان ظهر  
 فرق حصل عليه ولم ينقل الحكم من زمان الى زمان المجتهد ان ينقض حكمه في السابق  
 الاجتهاد به او انقضاه صحتها ولا حكم غيره اذا خالف اجتهاد صحتها بالاتفاق بهذا  
 ما لم يكن مخالفا للقاطع واذا خالف قاطعا فنقض اتفاقا ولو حكم بجتهاد خلا اجتهاده كما  
 حكم باطلا وان قل في جتهاد آخر فان تعادله مقلد ثم علم بغير اجتهاد ومقلد لم يكن  
 انه كذا وان حكم مقلد خلا من زمانه فحين على حوزة تعذر اسامه فان طار مقلد  
 غير لسانه جاز والافلاو اذا اولى بجتهاد لا حكم فهو ممنوع من تقليد جتهاد آخر اتفاقا وما قبل  
 ان يجتهد خلا من زمانه من التقليد مطلقا واليه ميل القاضي فيسألهم فما لا يقصد الحكم بل العن  
 غيرهم فما حصره وقيل هذا فيما يفتوت وقتا شتتال بالاجتهاد وفيما لا يفتوت لا تعادله  
 وقيل هم من التقليد مطلقا الا ان يكون المقلد اعلم منه صحابيا كان او غيره وقيل هم الا ان يكون  
 صحابيا وقيل ان لا يفتوت الا ان يكون صحابيا ارجح وقيل ان تابعيا وقيل غيرهم مطلقا واليه



وذهب محمد وسفيان الثوري والخيار جواز ان يغض الحكم المجتهد بان يقال له احكم بما شئت  
 بيا كان او عالما فان كل حكم فهو صواب وقال الحسن ان يجوز ذلك النبي عجم خاصة  
 وحرمة الشافعي في الجواز ويزيد في الجوز ان يختلف في الوقوع والمختار انه لم يقع واختلف  
 في جواز الخطاء على النبي عجم في اجتهادها بناء على جواز اجتهادها وعلى تقدير جواز الخطاء  
 والمختار انه لا يقدر عليه والمختار ان الثاني للحكم مطالب بالدليل فليس مطالب في الحكم  
 العقلاني لافي الشرعي وليس غير مطالب فيهما واختلف في جواز التقليد في العقلية  
 من مسائل الاصول كوجود الباري وما يجوز له وبجواب من استدلوا بقوله الله العزيز  
 بجوازه وقال طائفة بوجوه وان النطق بالبحث فيه حراما ويزعم التقليد عند المجتهد  
 وان كان عالما ببعض العلوم للعبادة في الاجتهاد وليس انما يلزم بشرط ان يكون صاحب اجتهاد  
 بديله ويستغنى ان ظن علم المفتي وعدالة امام الجوز وان رآه منتقبا للفتوى والناس  
 متفقون على سواه وتعليقه في استغنية الاتفاق ومن عدم علمه او عدم عدالته او كلاهما  
 لا يستغنية اتفاقا وان كان مجهول العلم وهو المجهول الذي في الكلام فليختار من استغنى  
 وان كان مجهول العلم معلوم العلم استغنية لعدالة المجتهد من كمال الاجتهاد في العلم المجتهد  
 اذا اجتهد واقف وتكررت للابن في اجتهادها وتكررت النظر في المختار فليس يلزم في المختار  
 جواز الظهور ان مختار مدح اليه فدمغه للمنادة واختلف في ان يغض الحكم المجتهد بان يقال له احكم بما شئت

عند مجتهد الاخر المختار انه لو كان مطلقا على ما خذ الاحكام بهذا للنظر كان  
 جائزا والافلا فليس ذلك انما يجوز عند عدم المجتهد وامام مع وجوده فلا قيل  
 يجوز مطلقا فليس للاجور مطلقا واذا تعدد المجتهدون وتفاضلوا فليحكم على التقليد  
 تقليد الافضل بل ان يقلد المفضل في المختار وعن احمد وابن شريح ان الافضل  
 متعين لتقليد كالعامة ودليل المختار الاجماع على جواز اتباع الفضل  
 من العلماء مع وجود الغاضل واذا عمل العامة بقول المجتهد  
 فحكم سنة فليس الرجوع عنه الى غيره اتفاقا واما  
 فحكم سنة اخرى فهل يجوز له ان يقلد  
 غيره المختار حوازه المحدث علم  
 الاتمام وعلى رسوله افضل  
 السلام ووزعت مكنابته  
 بفضله العلامة  
 في اليوم الحادي عشر  
 من شهر ربيع الثاني





Süleyman U Kültür Evi

Hasan Hüsnü P.

Y.

Eski Kayıtlar 349